وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري/تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في مقياس منهجية العلوم القانونية

تقنيات إعداد البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس/السداسي الثالث

من إعداد: د. شعباني نوال

أستاذة محاضرة ب

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمــة

يعتبر البحث العلمي من أهم الركائز الأساسية في تطور الدول والمجتمعات، فهو يفتح الباب أمام الناس للإبداع والإبتكار في مختلف المجالات، من أجل التغلب على الصعوبات والتحديات التي يواجهونها في الحياة، كالبحث عن حل لمواجهة ظاهرة المخدرات أو الفساد الإداري، وكذا معرفة حقائق الأشياء من أجل التحكم فيها كما ينبغي.

يجب على الباحث القانوني الاعتماد على منهجية علمية أثناء إعداده للبحوث القانونية، مذكرات نهاية التخرج، مذكرات المستر وأطروحات الدكتوراه، ليتعلم كيف يفكر ويبحث، وذلك من خلال استخدامه للمناهج العلمية التي تهدف إلى تحليل الوقائع والمسائل القانونية، تحليلا منظما خال من الغموض والسطحية.

لذلك فإن مقياس منهجية العلوم القانونية يدرّس في الجامعات في كل الأطوار من السنة أولى ليسانس إلى غاية التكوين في الطور الثالث(الدكتوراه)، وفي جميع التخصصات المختلفة، حيث لا تكتمل دراسة الطالب الأكاديمية دون الإلمام بهذه المادة الأساسية.

هذه الدروس موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس حقوق، وهي تستهدف ما يلي:

- تمكين الطالب من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبحث العلمي، كأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية، لاسيما تلك المقررة بموجب النصوص التنظيمية سارية المفعول.
- تمكين الطلاب من الإلمام بتقنيات البحث العلمي، من كيفية البحث المعلومة إلى غاية تحرير البحث، وهذا من خلال تقديم مقرر يمكنهم التقيد به أثناء بحوثهم العلمية المختلفة، في إطار مبسط ولكن مفصل عن طريق تقديم الأمثلة.

تم الإعتماد في هذه الدروس على تقسيم يتكون من فصلين:

الفصل الأول: يختص بتحديد مفهوم البحث العلمي.

الفصل الثاني: يتضمن تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية.

الفصل الأول

مفهوم منهجية البحث العلمي

إن البحث العلمي في شتى التخصصات هو من أهم متطلبات نجاح الدول والمجتمعات، فهو يساهم مساهمة فعالة في التطور الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي، لذلك تحرص الدول المتقدمة على تطوير مجال البحث من خلال التسابق إلى رصد أضخم ميزانيات له وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير المتخصصة.

ولا يستقيم البحث العلمي الجاد، إلا باتباع منهجية تقوم على أسس علمية دقيقة تخدم حقيقة الوصول إلى نتائج وحلول منطقية لمختلف المشاكل.

لذلك ينبغي على الطالب الإستشعار بأهمية وقيمة البحث العلمي في تطور المجتمعات، بحيث يتسنى له معرفة المفهوم الأكاديمي للبحث العلمي، لتمييزه عن أنواع البحوث الأخرى، من أجل التحكم في مفاهيمه الأساسية.

ويتحقق ذلك من خلال تحديد مفهومه(المبحث الأول)، وبيان مختلف أنواع مناهج البحث العلمي المتبعة في البحوث العلمية(المبحث الثاني)

المبحث الأول

مفهوم البحث العلمي

قبل الخوض في مناهج البحث العلمي وتقنيات إعداده، يجب تحديد مفهوم البحث العلمي بصفته الوسيلة الأولى للتدريب على التفكير وإنتاج المعارف المختلفة، باستخدام الأسلوب العلمي الأكاديمي، حيث يتضمن هذا المفهوم تعريفه(المطلب الأول)، وبيان أنواعه وخصائصه المميزة(المطلب الثاني).

المطلب الأول

تعريف البحث العلمي

كان ولا يزال موضوع إيجاد تعريف دقيق وشامل للبحث العلمي يشغل الباحثين والفقهاء إلى يومنا هذا (الفرع الأول)، وبما أن هذا المقياس موجه إلى طلبة القانون، فإن تعريف البحث القانوني أمر مهم في فهم المنهجية المرتبطة به(الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف الفقهي للبحث العلمي

منذ بداية الإهتمام بالبحث العلمي في العصر المعاصر، عكف الفقهاء على تحديد مفهومه وبيان مناهجه المختلفة التي تؤدي إلى الوصول للحقيقة، وقد اتجهوا لدى تعريفهم للبحث العلمي إلى تفكيك وتحليل هذا المصطلح إلى عنصريه، وهما، البحث والعلم.

أولا: تعريف البحث

للبحث في الإصطلاح عدة تعريفات، منها:

" البحث هو التفتيش والتنقيب عن حقيقة ما، وتقصيها من مصادره بهدف الوصول إليها ونشرها." [1]

ويرى الفقيه GOOD أن تعريف البحث يختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها[2].

[1] – عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص 11.

[2] – ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي(أسسه، مناهجه، أساليبه، إجراءاته)، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2013،ص 17.

فالبحث هو ذلك الجهد الذي يبذله الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة، وقد يكون هذا المجهود ذهنيا يتعلق بإعمال مختلف العمليات الذهنية، كالتحليل والاستنتاج والاستقراء والاستنباط...إلخ.

كما قد يكون الجهد المبذول بدنيا، عندما يتنقل الباحث لتقصي مصادر المعلومات المختلفة، كتنقله إلى مختلف مكتبات الجامعات، وإجراء التجارب على موضوع بحثه عندما يكون البحث تجريبيا.

كلما كان بحث الطالب حثيثا وجادا، كلما كان البحث العلمي ذو قيمة عالية، ويكون ذلك بإيلائه الأهمية البالغة خاصة من حيث الوقت الذي يصرفه الباحث في عملية التفتيش والتنقيب عن الحقائق.

ثانيا: تعريف العلم

العِلم بكسر العين هو نقيض الجهل، وهو إدراك الشيء على ما هو إدراكا جازما، ويرد في اللغة بعدة معان أهمها: الإدراك، المعرفة، اليقين، الإطلاع، الإستخبار والإهتداء[1].

أما اصطلاحا فهو مصطلح شاسع، وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه:

"المعرفة المنظمة والمنسقة واليقينية والثابتة، المتضمنة للحقائق المطابقة للواقع بمجالاته المختلفة، وما تتضمته من نظريات ومسائل وموضوعات، وما يحكمها من قوانين علمية صارمة." [2]

يجب التمييز بين العلم والمعرفة، ويظهر ذلك في الفروقات التالية:

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 13.

[2] – فتيسي فوزية، مطبوعة بيداغوجية بعنوان" منهجية البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2020–2021، ص 05.

- العلم هو الإستدلال الفكري، بينما المعرفة فهي العلم التلقائي،
- العلم هو الإلمام بالحقيقة ومعرفة كل ما يتصل بها،
- المعرفة ليست مرادفة للعلم لأن المعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى خير علمية، فكل علم معرفة إلا أنه ليس بالضرورة كل معرفة علم[1].

بالمفهوم المبسط، فإن العلم هو ذلك البحث الذي يعتمد خلى مناهج وأدوات محددة مسبقا، أما المعرفة فهي المعلومات التي قد يكتسبها الشخص دون اتباع أي خطوات.

هذا ما يقودنا إلى **تعريف البحث العلمي بمفهومه الشامل**، والذي لا يميز بين أنواع العلوم الإنسانية كالقانون أو التطبيقية كالطب.

وفي هذا الصدد نجد العديد من التعريفات التي تحدد البحث العلمي، فقد عُرّف بأنه:

" وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول لحل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بمشكلة محددة." [2]

نستنتج أن البحث العلمي يستدعي وجود إشكال محدد يؤدي بالباحث إلى البحث فيها ودراستها وفقا للمناهج العلمية، وهذا من أجل الوصول إلى حقائق جديدة أو إثبات حقائق موجودة من قبل، وهو يشمل مختلف جوانب المعارف المتعددة.

حيث أن هناك أربع أهداف أساسية تهدف البحوث العلمية إلى تحقيقها وتتمثل في:

- استعراض المعرفة الحالية وتحليلها وتنظيمها،

---

[1] – آسية هشماوي، خيرة مصدق، منهجية إعداد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2022، ص13.

[2] – محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة 03، دار الكتب، صنعاء، 2019، ص 14.

- وصف موقف معين أو مشكلة معينة،
- بناء أو تكوين نموذج جديد، وهو أعقد البحوث وأكثرها كلفة،
- وصف تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو النوع المثالي الذي يعتمده الباحثون المهنيون[1].

يجب التذكير بأن التعريفات المقبولة للبحث العلمي هي الأكثر انتباها إلى الصحة والدقة في العمل، والدقة الرياضية والموضوعية والنزاهة، وإمكانية الإثبات والتحقق من صحة النتائج، وإمكانية التنبؤ أو تصور ما يمكن أن يحدث إذا استخدمنا نتائج البحث في مواقف جديدة، وكفاية ضبط العوامل والظروف والمتغيرات المؤثرة في البحث ونتائجه[2].

الفرع الثاني: تعريف البحث القانوني

اعتبر الفقهاء والباحثون في مجال منهجية البحث العلمي، أن القانون هو علم قائم بذاته، لأنه يقسم العلوم الأخرى غير المضبوطة إلى فروع تتضمن القواعد المتعلقة بموضوع معين، كالقانون المدني وقانون العقوبات مثلا، وإلى تقسيمات أساسية كالحقوق الشخصية والحقوق العينية، وموجبات القيام بعمل ...إلخ[3].

كما يستند علم القانون إلى العلوم الأخرى، سواء العلوم الإنسانية كعلم النفس في دراسة سلوك المجرم أو سلوك المستهلك أثناء اقتناء المنتوجات، أو القوانين التجريبية كالصيدلة مثلا لدى دراسة القواعد القانونية المتعلقة بحماية المستهلك من المواد الصيدلانية، حيث يدرس تأثير الأدوية على صحة المستهلك والأحكام التي تضمن سلامته.

---

[1] – ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 21.

[2] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 19.

[3] – عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، 2004، ص 121.

أما البحث القانوني، فقد عرّفه بعض الفقهاء بأنه:

" دراسة موضوع قانوني أو مسألة قانونية من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بها، عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المتجمعة حولهما، وعرضها بصورة رد واضح على جميع الإستفهامات والحاجات لحل مشكلة من المشاكل المطروحة"[1].

يتضمن البحث القانوني عملية تقصي الحقائق والمعلومات المرتبطة بمسألة قانونية معينة، ويتم ذلك وفق منهجية علمية مضبوطة، تبدأ باختيار الموضوع وصولا إلى النتائج المتوصل إليها والملاحظات التي تم تسجيلها أثناء البحث.

يشمل موضوع البحث القانوني المشاكل التي تعمل القوانين المختلفة على حلها، سواء كان المشرع أو الفقه أو القضاء قد تطرق إليها ونظمها بقواعد متخصصة، وبالتالي فإن البحث القانوني يتضمن وصفها وتحليلها أو نقدها، أم أن المشكلة موضوع البحث لم يتطرق إليها المشرع مما يستدعي إيجاد النظريات المناسبة لتأطيرها قانونيا.

المطلب الثاني

أنواع البحث العلمي وخصائصه

تختلف أنواع العلوم باختلاف مجالاتها، والتي أثرت في أنواع البحث العلمي(الفرع الأول)، كما يتميز البحث العلمي بخصائص تميزه عن البحوث الأخرى(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع البحث العلمي

يتم تقسيم أنواع البحوث العلمية حسب عدة تصنيفات، ولعل أشهر التصنيفات هي التي تقسم البحث العلمي حسب طبيعته(أولا)، وحسب المنهج المتبع في إعدادها(ثانيا).

[1] – ندى بو الزيت، منهجية العلوم القانونية(محاضرات، نماذج تطبيقية)، دار ألفا للوثائق، الأردن، 2024، ص 24.

أولا: تصنيف البحث العلمي حسب طبيعته

يُقسم البحث العلمي حسب طبيعته إلى: بحث نظري وبحث تطبيقي، وهو أكثر التقسيمات انتشارا في مجال منهجية البحث العلمي.

1-البحث النظري

تسمى أيضا بالبحوث الأساسية، حيث يهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل للحقيقة، وتطوير المفاهيم النظرية، ومحاولة تعميم نتائجها بغض النظر عن فوائد البحث ونتائجه، ويجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملما بالمفاهيم والإفتراضات، وما تم إجراؤه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة[1].

بالنسبة للبحوث النظرية، فإنها تستوعب بالضرورة البحث القانوني، إذ يهدف إلى الكشف عن حقيقة معينة من وجهة نظر القانون، أو الإجابة عن إشكالية محددة كما يراها التشريع الوضعي، وقد يتطلب ذلك توجيه الإنتقاد إلى أحكام القانون ونصوصه، والتنبيه إلى الثغرات القانونية أو النقائص التي غفل عنها المشرع القانوني[2].

نلاحظ أن أغلب البحوث والدراسات القانونية هي دراسات نظرية تتضمن دراسة المسائل القانونية المختلفة، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيقها على الواقع العملي من خلال معرفة مدى فعاليتها في معالجة المسائل التي تمس مختلف جوانب الحياة.

ومثال ذلك معرفة مدى ملاءمة القوانين المتعلقة بحماية المستهلك في ضمان سلامته الجسدية من الناحية الواقعية.

---

[1] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 30.

[2] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق 2012، ص28.

2- البحث التطبيقي

يُعرّف البحث التطبيقي بأنه ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشكلات الحالية، وهي تغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم والإدارة والإقتصاد والإجتماع[1].

إن البحوث التطبيقية لها قيمتها في حل المشكلات الميدانية، وتهدف إلى تطبيق نتائج البحث الأساسي النظري، (الإكتشافات والإبتكارات العلمية والنظريات أو الحلول والنتائج النظرية).

حيث يتم تطويعها ميدانيا في مختلف المجالات ذات الصلة بالبحث، أو المستهدفة به، مثل التربية والتعليم، الصناعة، الزراعة، الإقتصاد والتجارة...وهكذا يبدو التلاحم والترابط بين البحوث في جانبيها النظري والتطبيقي، فالبحث التطبيقي لا يحقق أهدافه المأمولة إلا إذا استند غلى البحث النظري الأساسي الذي يمهد للبحث التطبيقي الذي هو النتيجة العملية الملموسة لصيرورة البحث العلمي[2].

يصعب أحيانا التمييز والفصل بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، وذلك للعلاقة التكاملية بينهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها وأسئلتها على الأطر النظرية المتوافرة في الأدبيات المختلفة، كما أن البحوث النظرية تستفيد وبشكل مباشر من النتائج التي تتوصل إليها الدراسات والأبحاث التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية لتكييفها مع الواقع[3].

---

[1] – ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 26.

[2] – عبد المنعم نعيمي، نفس المرجع، ص 29.

[3] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص31.

ثانيا:تصنيف البحث العلمي حسب المنهج المتبع في إعدادها

يمكن تقسيم البحث العلمي بحسب المنهج المتبع في إعداده إلى عدة أقسام، فنجد عدة أنواع من المناهج، كالمنهج الوثائقي والتحليلي والميداني...إلخ، ولكن ستنصب الدراسة على بعض أنواع البحوث المعتمد عليها في البحث العلمي، ويتعلق الأمر بالبحث الوصفي، البحث التجريبي والبحث التاريخي.

1-البحث الوصفي

يقوم هذا النوع من البحوث بالعمل على وصف مجموعة من الظواهر أو الأحداث المتعلقة بالبحث، وجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بها ووصف مفصل لجميع الظروف المحيطة بهذه الظاهرة، وعمل تقرير شامل عن حالتها على أرض الواقع[1].

ومن أمثلة البحوث الوصفية البسيطة، تلك البحوث التي يعدها الطلبة في دراستهم الأكاديمية، فهي تهدف إلى وصف المسألة القانونية من حيث مفهومها وأنوعها وشروطها وخصائصها، دون التطرق إلى تحليلها أو نقدها، أو معرفة مدى مطابقتها للواقع.

2-البحث التجريبي

يتعلق هذا النوع من البحوث بالقيام بعملية البحث عن المشكلات والظواهر الموجودة، بناء على أسس قائمة على المنهج العلمي أو منهج البحث العلمي، والذي يقوم على العديد من الأمور، كالملاحظة ووضع الفروض الأساسية، بالإضافة إلى القيام بالتجارب الدقيقة التي تؤدي إلى التأكد من صحة الفرضيات الموجودة[2].

---

[1] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، الدليل في المنهجية القانونية، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2022، ص 20.

[2] – إرزيل الكاهنة ، المرجع السابق، ص 20.

3-البحث التاريخي

يتمثل في الدراسات التاريخية التي يعود فيها الباحث لدراسة ماضي الظاهرة: أي أنها تأخذ من البعد التاريخي منطلقا لها، وذلك بتتبع تطور الظاهرة، فلكل علم تاريخ يتمثل في الدراسات التاريخية[1].

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

يمكن تصنيف الخصائص المتعلقة بالبحث العلمي إلى خصائص تتعلق بموضوع البحث العلمي (أولا) وخصائص تتعلق بالباحث(ثانيا).

أولا: خصائص موضوع البحث العلمي

نقصد بخصائص البحث العلمي، تلك المميزات التي ينفرد بها البحث العلمي، ومنه البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، عما سواه من البحوث الأخرى، كالبحوث الأدبية مثلا، ونجد العديد من الخصائص التي تميز البحث العلمين ولكن أهمها: الموضوعية، التنظيم والدقة، اعتماد البحث العلمي على كشف الحقائق وتفسيرها والتجديد والتطور.

1-الموضوعية

يقصد بالموضوعية قياس الرغبة والقدرة على فحص الأدلة بنزاهة وتجرد[2]، حيث تتم خطوات البحث العلمي كافة بشكل موضوعي غير متحيز، بعيدا عن الآراء الشخصية والأهواء الخاصة والتعصب لرأي محدد مسبقا، ولا يمكن إثبات الشيء ونقيضه في نفس الوقت، فالموضوعية في البحث العلمي تمنع من الوصول إلى نتائج غير علمية[3].

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 36.

[2] – آسية هشماوي، خيرة مصدق، المرجع السابق، ص 18.

[3] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 15.

2-التنظيم والدقة

أي أن البحث العلمي بحث منظم ومضبوط، إذ أن المشكلات والفروض والملاحظات والنظريات والقوانين تتحقق عن طريق مجهود فكري منظم تنظيما دقيقا وليس وليد الصدفة، وهو ما يحقق للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه[1].

فالدقة تتعلق بطرح الإشكالية والتحكم في عملية إعداد الخطة، والإستناد إلى معطيات علمية، كالنصوص القانونية والإحصائيات الرسمية التي يجدها الطالب على المواقع الرسمية للمؤسسات.

3-اعتماد البحث العلمي على كشف الحقائق وتفسيرها

يستخدم البحث العلمي المعرفة العلمية لاكتشاف الحقائق المجهولة، أو تفسير الظواهر الموجودة من خلال البيانات التي يجمعها الباحث عن الظاهرة موضوع الدراسة، عن طريق البحث والإستناد إلى مجموعة من المفاهيم المترابطة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تسمى بالنظريات[2].

يقوم الباحث في مجال العلوم القانونية باكتشاف موقف القانون من مختلف الظواهر التي يعيشها المجتمع، وهذا بالبحث في العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم تلك المسألة.

كما يقوم بتفسيرها استنادا إلى النظريات الفقهية المرتبطة بها، وكذا الإجتهادات القضائية التي تطرقت إلى ذلك الموضوع.

---

[1] – الكاهنة إرزيل، المرجع السابق، ص 23.

[2] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص25.

4-التجديد والتطور

يهدف البحث العلمي إلى تجديد وتعديل وتحديث المعرفة التي تمتاز بالتراكمية، عن طريق استبدال متواصل وامتداد مستمر للمعرفة بمعارف أخرى أحدث وأجد، أو محاولة الوصول إلى معرفة جديدة مضافة إلى المعرفة الجديدة أو القديمة عن الموضوع محل البحث[1].

ثانيا: خصائص الباحث

يجب أن يتمتع الباحث، سواء كان طالبا أو أستاذا بمجموعة من الصفات التي تمكنه من إنجاز بحثه العلمي على الوجه الذي يؤدي الغرض منه، وهو الوصول إلى الحقيقة، فإذا لم يتمتع الباحث بها، فإنه سيحيد عن الهدف السامي للبحث وهو نفع الأفراد والمجتمعات، ومن بين أهم هذه الصفات:

1- الموهبة والإستعداد الفطري

نقصد بها استعداد الباحث فطريا وبراعته في الأمر الذي يقوم به، وهي تظهر من خلال:

- قدرته على الإختيار الجيد لموضوع البحث،
- تمكنه من إنجاز خطة محكمة للبحث،
- تمتعه بالنظرة النقدية للمسائل العلمية،
- قدرته على مناقشة الأفكار التي سبق دراستها، وتسليط الضوء على أفكار جديدة[2].

[1] - عبد المنعم نعيمي، نفس المرجع ، ص23.

[2] - محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 19.

2-الأمانة

الأمانة العلمية هي نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها مهما تضاءلت، وهي عنوان شرف الباحث[1].

حيث يجب أن يكون الباحث أمينا فيما ينقله من النصوص والآراء أو غيرها، فلا يقدم على الزيادة فيها أو النقص منها، أو التغيير بشكل أو بآخر أو الانتحال والسرقة، وأن يتوثق من نسبة النص إلى مصدره والرأي إلى قائله[2].

3-الأخلاقية والمهنية

يتعين على الباحث العلمي أن يتمتع ببعض الأخلاق التي تضمن مهنيته ومسؤوليته تجاه البحث، ومنها أن يكون صبورا خلال البحث والدراسة، فلا يتوقف عند أول مشكلة تصادفه، كما يلتزم بالتأني، لأن إصدار النتائج بسرعة يوقع الباحث في تناقضات بين النتائج والمقدمات[3].

وكذا ضرورة المثابرة أثناء إعداد البحث حتى يصل إلى الحقيقة، كما عليه أن يحترم آراء الباحثين الآخرين، وأن يكون متواضعا لا يأخذه الغرور عند الوصول إلى النتائج.

4- الفضول

يقصد به حب الإستطلاع والرغبة في التقصي، ومحاولة إيجاد إجابات وتفسيرات مقبولة لتساؤلاته عما يحدث حوله من أحداث وظواهر[4].

إذ لا يمكن للباحث أن يتوصل إلى حقائق جديدة ما لم يمتلك صفة الفضول العلمي، الذي يدفعه دائما التساؤل والبحث عن المستجدات التي تتصل بتخصصه، أو التي تجعله

---

[1] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 20.

[2] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 20.

[3] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 21.

[4] – سعد الدين السيد صالح، البحث العلمي ومناهجه العلمية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993، ص72ص 49.

ملما بشتى مجالات البحث، كإلمامه بمناهج البحث وأساليب التوصل إلى المعلومة بالطرق الحديثة.

المطلب الثالث

درجات البحث العلمي

تختلف درجات البحث العلمي، باختلاف المستوى الأكاديمي للباحث، ونقصد بدرجات البحث العلمي، مختلف المستويات التي يتدرج الباحث للحصول عليها في ميدان العلوم القانونية، إلا أن المقالات والمؤلفات العلمية والبيداغوجية التي يؤلفها الأساتذة الباحثون أثناء ترقيتهم هي نوع آخر من البحوث العلمية، ولا يمكننا اعتبارها درجة لأنه يمكن القيام بها في أية مرحلة من مراحل البحث المستمرة طيلة المشوار العلمي.

تهدف البحوث العلمية بمختلف درجاتها إلى عدة أهداف أهمها: تدريب الطلبة في مجال العلوم القانونية على طريقة استقراء المعلومات من المراجع المختلفة، وهي تصنف إلى خمس درجات: البحث الفصلي القصير(الفرع الأول)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس(الفرع الثاني)، مذكرة الماستر(الفرع الثالث)، مذكرة الماجستير(الفرع الرابع) و أطروحة الدكتوراه(الفرع الخامس).

الفرع الأول:البحث الفصلي القصير

هو بحث فصلي أو بحث قصير يعده الطالب في حصص الأعمال التطبيقية أو الأعمال الموجهة، قد ينجزه في نهاية الفصل بتكليف واختيار وتوجيه من أستاذ المادة، وذلك ضمن نطاق المقاييس المقررة عليهم في المحاضرات المعنية بالأعمال الموجهة[1].

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص57.

يقوم الطالب بإعداد البحوث العلمية القصيرة في حصة الأعمال الموجهة، وهي بحوث بسيطة تتسم بالدراسة الوصفية والتحليلية لمسألة قانونية معينة، حيث تقدم العناوين للطلبة الذين يعدون البحث وفقا للتعليمات المقدمة من طرف الأستاذ، من حيث العناصر الواجب تناولها في البحث كالمبدأ والإستثناء، أو المنهجية المعتمدة.

ومثال ذلك البحث المتعلق بسريان القاعدة القانونية من حيث المكان، أو مبدأ الشرعية في قانون العقوبات.

يساعد هذا النوع من البحوث الطلبة في التعرف على طرق جمع المعلومات، وتعودهم على قواعد البحث العلمي[1]، من حيث التفكير والنقد الحر، وكذا تدريبه عن حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منظمة وواضحة[2].

يتطرق الطالب في مثل هذا النوع من البحوث إلى تعريف المسألة القانونية محل البحث وكذا شروطها أو أركانها، وكذا آثارها القانونية أو نتائجها، والتعرض لأهم النظريات المتعلقة بها، دون التطرق إلى الإشكالات العميقة التي تثيرها، والتي سيتناولها في الدرجات العلمية المقبلة كالماستر والدكتوراه.

إذ تهدف هذه البحوث القصيرة، إلى تمكين الطالب من إتقان المقياس المعين من خلال الإطلاع على مختلف المصادر والمراجع المتعلقة بها وجمع المعلومات، إضافة إلى تدريبه على المنهجية العلمية القانونية، من خلال ضرورة اتباع مراحل البحث المختلفة والتقيد بالأمانة العلمية.

---

[1] – آسية هشماوي، خيرة مصدق، المرجع السابق، ص 32.

[2] – سعد الدين علي صالح، المرجع السابق، ص47.

كما تهدف هذه البحوث إلى تقييم المعرفة العلمية للطالب، من خلال مساهمتها في احتساب المعدل الفصلي، إضافة إلى معايير أخرى، حيث نصت المادة 21 من القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، المتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيهي في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر[1]، على ما يلي:

" **يُحسب معدلات علامات الأعمال الموجهة، كلما اقتضى الأمر من علامات تقييم الطالب. يمكن تنظيم هذه التقييمات في شكل عروض وأسئلة كتابية وفروض منزلية وعمل فردي...إلخ. تترك عملية الموازنة لهذه العناصر لتقدير لتقدير الفرقة البيداغوجية."**

الفرع الثاني: مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس

يقدم هذا البحث الطالب الذي أنهى أربع سنوات من الدراسة في الليسانس بالنسبة للنظام القديم، وثلاث سنوات بالنسبة لنظام" ل م د"، وهو من البحوث التي تساعد الطال أكثر على تطبيق منهجية البحث العلمي، من حيث اختيار الموضوع وسلامة اللغة، دقة المعلومات، وتعرّفه على المصادر والمراجع، بحيث تساعده على تحضير الدراسات العليان أي ما بعد التدرج[2].

ما زال العمل بهذه المذكرات على مستوى بعض الكليات، مثل كليات الأدب العربي، أما في مجال الحقوق، فلم يعد هذا النوع من البحوث قائما، وأصبح الأمر مقتصرا على شهادة الماستر.

[1] – راجع الوزاري رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، المتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيهي في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،www.mers.dz . تم الإطلاع عليه بتاريخ: 29-05-2025.

[2] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 29.

هذا رغم أن المادة 13 المرسوم التنفيذي رقم 22-208 الذي يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي[1]، قد أكدت على وجوب إعداد مذكرات نهاية التخرج في الليسانس، بنصها على ما يلي:

" يجب أن تخصص خلال السنة الأخيرة من الدراسة في الطور الأول، وحدة تعليمية لإعداد مذكرة نهاية الدراسة، أو تقديم تقرير عن تربص أو إنجاز عرض موضوعاتي ذي صلة بالموضوع."

نلاحظ من خلال هذه المادة أنه يتوجب على كل طالب في نهاية الطور الأول إعداد مذكرة نهاية التخرج أو أي عمل يكلل الدراسة في الليسانس، ولعل السبب في عدم تطبيقه في مجال العلوم القانونية، هو أن المذكرة غالبا ما تكون في شكل بحث مصغر عن مواضيع قد تم التطرق إليها فعليا خلال سنوات الليسانس.

الفرع الثالث: مذكرة الماستر

لقد تم اعتماد مذكرات الماستر في إطار نظام " ل م د"، وتم تطبيقها في كل كليات الحقوق في الجزائر، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه[2]،(الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-208، سالف الذكر).

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 22-208 مؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، جريدة رسمية عدد 39، صادر في 08 جوان 2022.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 08-265 مؤرخ في 19 أوت 2008 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، جريدة رسمية عدد 48، صادر في 24 أوت 2008(الملغى).

وقد نظم عملية إعداد المذكرة ومناقشتها، القرار الوزاري رقم 362-2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرات الماستر[1].

حيث نصت المادة 02 منه على ما يلي:

" تهدف مذكرة الماستر إلى تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين والإستنتاج وشرح نتائج الأحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للإستغلال".

فليس المقصود من بحث الماستر التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في التحكم بالمعلومات ومصدر المعرفة في مجال معين والإبتعاد عن السطحية في التفكير[2].

أما عن المواضيع التي ينبغي أن تتناولها مذكرات الماستر، فيجب أن يتم تحديدها لتستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى، وهو ما أكدته المادة 03 من القرار رقم 362، سالف الذكر.

يتم إعداد المذكرة خلال السنة ثانية ماستر، حيث يختار الطالب الموضوع حسب التخصص الذي درسه مع المشرف الذي يختاره، على أن تتم المناقشة في دورة عادية أو استدراكية.

الفرع الرابع: مذكرة الماجستير

تم العمل بشهادة الماجستير كبحث علمي في التدرج في النظام الكلاسيكي، حيث يجتاز الطلبة مسابقة من أجل استكمال سنة نظرية وأخرى لتحرير المذكرة.

---

[1] - راجع الوزاري رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرات الماستر www.mers.dz . تم الإطلاع عليه بتاريخ: 29-05-2025.

[2] - ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 32.

وقد تم تنظيم كيفية الحصول على شهادة الماجستير في النظام الكلاسيكي، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-254 الذي يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج والتأهيل الجامعي[1].

إن بحث الماجستير هو بحث مطول نسبيا مقارنة مع بحث الماستر، يناقشه الطالب أمام لجنة المناقشة التي تتكون من أساتذة في نفس تخصص الطالب، على أن يختار الطالب موضوعا جديدا لم يسبق تناوله من قبل.

وهو يهدف إلى تعميق المعارف في مجال علمي معين، عن طريق تطبيق تقنيات البحث علن طرق التفكير والتحليل، حيث يقوم الطالب بتوظيف مهاراته في البرهنة والإستنتاج، وهذا ما أقرته المادتين 22 و23 من المرسوم التنفيذي رقم 98-254، سالف الذكر.

يجب على طالب الماجستير أن يعد المذكرة وفق المناهج المطابقة للدقة والموضوعية، كما يجب عليه إظهار قدراته في ملاحظة وتحليل وتلخيص المعلومات المتعلقة بالموضوع الذي يناقشه، على ألا يكون عنصر الإبتكار مطلوبا فيها، وهو ما أكدته المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم 98-254، المذكور أعلاه.

بعد مناقشة رسالة الماجستير وإيداعها في المكتبات، يتم تصنيفها ضمن المراجع العلمية، حيث تعد مرجعا علميا أساسيا باعتبارها مساهمة علمية في مجال التخصص، وبذلك فهي تختلف عن البحث القصير الذي هو مجرد تنمية للمعلومات[2].

---

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 98-254 مؤرخ في 11 أوت 1998 يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج والتأهيل الجامعي، جريدة رسمية عدد 60، صادر في 19 أوت 1998.

[2] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 32.

الفرع الخامس: أطروحة الدكتوراه

تمثل أطروحة أعلى الدرجات في هرم الدرجات الأكاديمية، فهي قمة البحوث العلمية من حيث القيمة العلمية، وهي تتويج لمسار دراسي مدته أربع سنوات قابلة للتمديد بعد الحصول على شهادة الماجستير بالنسبة للنظام الكلاسيكي[1] أو ثلاث سنوات قابلة للتمديد سنتين بالنسبة لنظام " ل م د".

الأطروحة هي وثيقة مكتوبة تتبع بعرض شفوي لأعمال البحث التي تم إنجازها للحصول على شهادة الدكتوراه، وهي نتيجة عمل طالب واحد.

وهي تهدف إلى تكريس قدرات المترشح العلمية من أجل القيام ببحث مبتكر، والمساهمة بصفة مبتكرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية، كما يجب أن تقدم بالضرورة مساهمة في تطوير المعارف أو تؤدي إلى تطبيقات جديدة[2].

حيث يعالج البحث لنيل شهادة الدكتوراه موضوع بحث أصلي، مع إدماج آخر الإبتكارات العلمية والتكنولوجية[3].

فمن متطلبات بحث الدكتوراه وضروراته إضافة الجديد: أي أن يأتي الباحث بجديد أو ابتكار يُنتفع به لم يسبقه إليه غيره، حيث يختلف عن بحث الدكتوراه عن الماجستير في جانب الجدة العلمية المشروطة على سبيل الوجوب والإلزام[4].

---

[1] – المادة 68 من المرسوم التنفيذي رقم 98-254 .

[2] – المادة 50 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208.

[3] – المادة 44 من نفس المرسوم .

[4] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص67.

يتم الإلتحاق بالتكوين في الطور الثالث عن طريق مسابقة وطنية على أساس الإختبارات الكتابية لكل المترشحين الحائزين على شهادة البكالوريا، الليسانس والماستر بالنسبة للحقوق، وهذا طبقا للمادة 40 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208، سالف الذكر.

أما فيما يخص شروط مناقشة الدكتوراه نظام "ل م د"، فقد تم تنظيمها بموجب القرار الوزاري رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016، وكذا القرار رقم 28 المؤرخ في 09 جانفي 2022، الذي يحدد كيفيات الإلتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها[1].

حيث حدد هذا الأخير كيفيات إجراء مسابقة الإلتحاق بالطور الثالث، وكذا كيفية إعداد الأطروحة وكيفيات التسجيل وحالات الغياب وإجراءات مناقشتها، لاسيما فيما يتعلق بلجنة المناقشة وعملية سيرها، وكذا الأحكام المتعلقة بالسرقة العلمية.

كما تضمن المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه[2]، حقوق الطالب من حيث استفادته من الوسائل المتاحة للقيام بنشاطاته في المؤسسة التي ينتمي إليها، وكذا أحقيته في المنحة الدراسية والتربص في إحدى المؤسسات العمومية أو الخاصة، وإمكانية مشاركته في التظاهرات العلمية الوطنية والدولية ذات الصلة بأطروحته.

[1] – راجع الوزاري رقم المؤرخ في 22 جانفي 2022.28،www.mers.dz . تم الإطلاع عليه بتاريخ: 29-05-2025.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 10-231 مؤرخ في 02 أكتوبر 2010 يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، جريدة رسمية عدد 57، صادر في 03 أكتوبر 2010.

يمكن لطالب الدكتوراه غير الأجير أن يكلف للقيام بنشاطات التعليم بالمشاركة في الأعمال التطبيقية أو الأعمال الموجهة في التدرج أو في الطور الأول، في المؤسسة التي سجل لديها أطروحته[1].

المبحث الثاني

أنواع مناهج البحث العلمي

قبل دراسة أنواع مناهج البحث العلمي، ينبغي وضع تعريف دقيق لمصطلح منهج البحث العلمي.

فالمنهج لغة: هو الكيفية أو السبيل أو النظام المتبع في تعليم شيء معين، أما اصطلاحا:

"فهو السبيل المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تسيطر على العقل وتضبط عملياته حتى تصل إلى نتيجة معلومة." [2].

أما عن منهجية العلوم، فقد تم تعريفها بأنها:

" هي أسلوب للتفكير والتنفيذ يعتمدها الباحث لإنجاز بحثه، لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها للوصول إلى حقائق حول الظاهرة أو الحدث موضوع الدراسة، ويمتد ذلك وفق مجموعة من الخطوات المتلازمة التي تؤدي كلها إلى الخطوة التالية." [3]

---

[1] – المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 10-231.

[2] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 38.

[3] – حناشي نجيم، "**البحث العلمي– مناهجه وأساليبه العلمية**"، مجلة دراسات، المجلد 11، العدد02، 2022، ص 666.

من خلال ما سبق، نستنتج أن منهجية البحث العلمي هي: الخطوات ذات الطابع العلمي التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة.

هناك العديد من المناهج العلمية التي يعتمدها الباحثون في دراساتهم، وستقتصر الدراسة على أهم المناهج المتبعة في مجال العلوم القانونية، وهي: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

المطلب الأول

المنهج الوصفي

يعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج العلمية التي يعتمده الطلاب في الأطوار الأولى من الدراسات الجامعية، كما يعتمدها الأساتذة والباحثون في وصف الظواهر القانونية، لذلك ينبغي بيان أهدافه التي يصبو إلى تحقيقها(الفرع الأول)، وكذا تحديد خطواته وتطبيقاته في العلوم القانونية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهداف المنهج الوصفي

يعرّف المنهج الوصفي بأنه:

" محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها"[1].

إن الوصف العلمي هو ذكر خصائص ما هو كائن، وهو رصد حال أي شيء، سواء كان الوصف فيزيائيا أو بيان خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو جماعات، وقد يكون هذا الوصف كميا معبّرا عنه بالأرقام، أو كيفيا أو يجمع بينهما[2].

[1] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 46.

يهدف المنهج الوصفي إلى عدة غايات أهمها:

- وصف الظاهرة أو الأوضاع القائمة بالفعل، كما يصف الأحداث التي مضت من أجل معرفة تأثيرها على الحاضر، وذلك جمع المعلومات المختلفة عن الظواهر الموجودة في المجتمع[1]، بما يعمل على حصر المشكلات المتعلقة بها وإيجاد العلاقات الموجودة بينها، وهذا بجمع المعلومات والمعطيات وتنظيمها والقيان بتحليلها للوصول إلى مجموعة من النتائج.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة[2].

الفرع الثاني: خطوات المنهج الوصفي وتطبيقاته في البحث القانوني

يتعين على الباحث الذي يختار المنهج الوصفي لإعداد بحثه العلمي أن يتقيد بخطوات معينة(أولا)، كما أن للمنهج الوصفي تطبيقات عديدة في البحث القانوني(ثانيا).

أولا: خطوات المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي خطوات أساسية لا بد من اتباعها، وهي:

- تحديد المشكلة محل الدراسة الوصفية على شكل سؤال أو أكثر،
- وضع الفرضيات المفسرة للظاهرة كحلول مبدئية لمشكلة البحث،
- تحديد أدوات البحث لجمع البيانات والمعلومات لحل المشكلة المدروسة،
- وصف الظاهرة،

---

[2] – حناشي نجيم، المرجع نفسه، ص 673.

[1] – آسية هشماوي، خيرة مصدق، المرجع السابق، ص 46.

[2] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق لإعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 139.

- الربط والتركيب بين المعطيات وتحليلها، الخروج بنتائج لغرض تعميمها،
- وضع التوصيات والإقتراحات[1].

ثانيا: تطبيقات المنهج الوصفي في البحث القانوني

يعتبر المنهج الوصفي من أبسط المناهج المتبعة في مجال البحوث القانونية، لذلك يتبعه الطلاب في البحوث القصيرة المطلوبة منهم في طور الليسانس والماستر، كما تعتمد بشكل أساسي في مذكرات الماستر، التي تهدف إلى وصف المسألة القانونية وتنظيمها وتحليلها والوصول إلى استنتاجات بشأنها.

ومثال ذلك البحث المتعلق بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فيقوم الباحث بتعريفها وبيان تشكيلتها و صلاحيتها في مكافحة الفساد في دراسة تتضمن وصفها وتحليلها والوصول إلى استخلاص النتائج المتعلقة بالأحكام القانونية ذات الصلة.

المطلب الثاني

المنهج التحليلي

يستخدم المنهج التحليلي لتحليل الظواهر وتفكيكها إلى عناصرها الأساسية من أجل فهمها واستنتاج مختلف المعطيات المتعلقة بها، ونظرا لأهميته واستخداماته الواسعة في البحوث العلمية القانونية، ينبغي تعريفه(الفرع الأول)، وبيان خطواته(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنهج التحليلي

يقصد بالتحليل، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق، لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، ومعرفة خصائص وسمات

[1] – آسية هشماوي، خيرة مصدق، المرجع السابق، ص 46 و47.

هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها وأسباب الإختلاف، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل[1].

حيث يهدف إلى معرفة مكونات الظاهرة أو المسألة القانونية، لذلك فإن المنهج التحليلي يعتبر من أكثر المناهج استخداما لدى الباحثين القانونيين، فهو يحمل على القراءة التحليلية للقوانين والأنظمة ونقدها عن طريق بيان مواطن القوة والضعف فيها.

ومن أهم تطبيقاته في مجال العلوم القانونية:

- تحليل النصوص السياسية والقانونية،
- التحليل القانوني للمعاهدات والإتفاقيات والمواثيق الوطنية والدولية على ضوء القانون الدولي ومعرفة مدى شرعيتها،
- دراسة مختلف أنواع الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات[2].

الفرع الثاني:خطوات المنهج التحليلي

تتمثل مراحل المنهج التحليلي فيما يلي:

- اختيار موضوع البحث أو المسألة أو النص القانوني المراد تحليله،
- تحليل المسألة القانونية عن طريق تفكيكها إلى عناصرها الأساسية وتقسيمها إلى فروع،
- استخلاص النتائج المنبثقة عن التحليل ونقد المسألة أو الوثيقة القانونية.

[1] – صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 44.

[2] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 60.

المطلب الثالث

المنهج المقارن

يعتمد هذا المنهج على المقارنة بين وحدتين أو أكثر (دول، ثقافات، أنظمة...)، لاستخلاص أنماط عامة أو تفسيرات سببية، وقد يكون الهدف منه الوصف، كتوضيح الإختلافات وأوجه التشابه، كما قد يهدف إلى تفسير ظواهر معينة من خلال فهم أسباب الظواهر، كمعرفة تأثير الأنظمة السياسية على النمو الإقتصادي، أو إلى استشراف نتائج مشابهة في سياقات أخرى[1].

يجب على الباحث الذي يعتمد على المنهج المقارن في بحثه العلمي أن يراعي مجموعة من الشروط، من أجل الوصول إلى النتائج المبتغاة منه، ومن أهمها:

- ضرورة وجود أوجه شبه وأوجه اختلاف، فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن،
- يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة حول الموضوع المراد مقارنته،
- تجنب المقارنة السطحية، والغوص في الجوانب الأكثر عمقا لكشف وفحص طبيعة الواقع المدروس، وعقد المقارنات الجادة والعميقة،
- أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة لها في مكان وزمان آخر[2]، كمقارنة تعديل القانون المدني الفرنسي في 2016 مع تعديل القانون المدني الجزائري في 2005.

ومن أمثلة المنهج المقارن في العلوم القانونية، مقارنة نصوص القانون المدني الجزائري مع نصوص القانون المدني الفرنسي الذي يستمد أحكامه منه.

---

[1] – محمد عقوني، مناهج البحث العلمي، 2023 ص 21. www.ktobati.com/book تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2025-05-29.

[2] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 78.

حيث نجد أن أحكاما في القانون المدني الفرنسي مفصلة مقارنة بتلك المنصوص عليها في القانون المدني الجزائري، وفي هذه الحالة يقوم الباحث بمحاولة سد الثغرات الموجودة فيه عن طريق أحكام القانون المدني الفرنسي، ومحاولة استشراف الأحكام التي قد يقدم المشرع الجزائري على تكريسها مستقبلا.

ومن أمثلة ذلك: الأحكام المتعلقة بمسؤولية المنتج عن الأضرار التي تسببها منتوجاته المعيبة، حيث أن المشرع الجزائري قد استحدث المسؤولية الموضوعية للمنتج، غير أنه لم يبين كيفيات تطبيق أحكامها، مما يقود الباحثين في هذا المجال إلى اتباع المنهج المقارن، حيث يتم البحث في أحكام هذه المسؤولية في القانون الفرنسي أو القوانين الأخرى.

المطلب الرابع

المنهج التاريخي

يتمثل في الدراسات التاريخية التي يعود فيها الباحث لدراسة ماضي الظاهرة: أي أنها تأخذ من البعد التاريخي منطلقا لها، وذلك بتتبع تطور الظاهرة، فلكل علم تاريخ يتمثل في الدراسات التاريخية[1]، ومن أجل فهم هذا المنهج يتعين تحديد خطواته(الفرع الأول)، وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: خطوات المنهج التاريخي

يهتم المنهج التاريخي بدراسة ظواهر حدثت في الماضي وتفسيرها، للوقوف على مضامينها والتعلم منها ومعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات[2]، ويعتمد الباحث الذي ينتهج المنهج الوصفي في بحثه العلمي على الخطوات الآتية:

[1] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 37.

[2] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 37.

- تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخي،
- جمع وحصر الوثائق التاريخية،
- نقد وتقييم الوثائق التاريخية،
- عملية التركيب والتفسير التاريخي، أي صياغة الفروض والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية،
- استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث[1].

الفرع الثاني: تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية

يهدف المنهج التاريخي إلى بيان تطور الظواهر وتاريخ النظم القانونية، ويعتبر ميدان القانون مجالا خصبا لهذا النوع من مناهج البحث العلمي، حيث يقوم الباحثون بتتبع الظاهرة أو المسألة القانونية، ببيان الظروف التي أدت إلى نشأتها وعوامل تطوره إلى غاية اكتمال المسألة أو النظرية القانونية.

ومن أمثلة اتباع المنهج التاريخي في البحوث القانونية، البحوث المتعلقة بتطور المسؤولية المدنية من تأسيسها على الحراسة إلى المسؤولية الموضوعية بدون خطأ والتي انتهجتها العديد من التشريعات الحديثة، كالمسؤولية الموضوعية للمنتج عن منتوجاته المعيبة.

بالرغم من مزايا المنهج التاريخي في تقصي تطور الظواهر والنظريات، إلا أن هذا المنهج كأسلوب علمي يعاني من بعض العيوب والنقائص، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تتعرض بعض الأحداث التاريخية للتلف والتزوير، وبالتالي فإنه من الصعب القول بأن التاريخ سيعطينا معرفة كاملة حول مختلف جوانب الحياة ظواهرها في الماضي.

[1] - ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 69.

– صعوبة تطبيق المنهجية العلمية– بمراحلها المختلفة– لعدة أسباب أهمها طبيعة الحدث التاريخي وخصائصه، ومصادر الحصول على مصادر موثقة[1].

الفصل الثاني

تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية

يجب على الطلبة في كل الأطوار، وفي جميع أنواع التخصصات التطرق لمادة المنهجية القانونية لدراسة تقنيات إعداد البحوث العلمية من مذكرات وأطروحات، حيث أن البحث العلمي بحث منظم ودقيق، فلا يمكن التوصل للنتائج المنطقية والفعالة والتي تساهم في حل المشكلات المختلفة، دون اتباع خطوات أو مراحل منهجية(المبحث الأول)، كما يشمل إعداد البحث العلمي الإلمام بمعايير الأمانة العلمية في نقل المعلومات، خاصة في ظل وفرة المصادر والمراجع واستعمال الذكاء الصناعي(المبحث الثاني).

المبحث الأول

مراحل إعداد البحوث العلمية

نقصد بمراحل إعداد البحث العلمي، تلك الخطوات المتسلسلة والمترابطة التي يجب على الباحث اتباعها أثناء إعداد بحثه الأكاديمي، وهذا باستخدام أدوات المنهجية العلمية التي تم تأصيلها علميا وقانونيا، وهي مراحل تتعلق بكل أنواع البحوث مهما كان نوعها والمنهج الذي اتبعه.

يجب على الباحث تتبع المسار الذي تحدده منهجيته المتبعة، وهذا دون اتخاذ خطوة قبل الأخرى، لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع الوقت والجهد اللذان هما من بين أهم أهداف المنهجية العلمية.

[1] – نجيم حناشي، المرجع السابق، ص 674.

كما ينبغي له أن يأخذ الوقت الكافي في كل خطوة يخطوها، وأن يعطي كل مرحلة الإهتمام المقدر لها.

المطلب الأول

اختيار موضوع البحث

يعتبر اختيار موضوع البحث أولى مراحل البحث العلمي، وأي خطأ في اختياره ناجم عن سوء تقدير من الباحث، قد يوقعه في صعوبات هو في غنى عنها كعدم قدرته على إكمال بحثه في المدة الزمنية المقررة له، ولتجنب ذلك يجب عليه مراعاة مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر في الطالب وفي الموضوع (الفرع الأول)، كما يجب مراعاة الضوابط المتعلقة بعنوان البحث والإشكالية(الفرع الثاني)

الفرع الأول: معايير اختيار موضوع البحث

يقوم الباحث باختيار موضوع البحث الذي يناسبه ويكون فيه قادرا على الإنجاز والإبداع، وهذا لا يتم بين يوم وليلة بل يحتاج إلى القناعة والتحديد[1]، حيث تستند عملية اختيار موضوع البحث إلى معايير ذاتية(أولا)، وأخرى موضوعية(ثانيا).

أولا: المعايير الذاتية

إن حسن اختيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح، وليضع الباحث في اعتباره أنه سيكون محور نشاطه وبؤرة تفكيره لسنوات معدودة[2].

---

[1] – سارة حفاف، "**مفهوم البحث العلمي ومراحل إعداده**"، مجلة الآداب واللغات، المجلد 24، العدد26، جوان 2019، ص 114.

[2] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 29.

لذلك، بإضافة إلى الأخلاق التي يجب على الباحث التمتع بها أثناء إعداد البحث العلمي، من صبر وقدرة على التضحية وأمانة، هناك عدة معايير تساهم في اختيار الطالب للموضوع، أهمها: الرغبة الشخصية للباحث في اختيار الموضوع(1)، والاستعداد والإمكانيات الفكرية(2).

1- الرغبة الشخصية للباحث في اختيار الموضوع

تعد الرغبة النفسية الذاتية معيارا ومقياسا معتبرا وأساسيا في اختيار موضوع البحث العلمي، لأنه يحقق عملية الإندماج والإرتباط النفسي والعاطفي بين الباحث وموضوع البحث، فالإهتمام والإحساس بالمشكلة يعتبر الحافز الأساسي الذي يدفع الباحث إلى الإقبال على البحث برغبته الشخصية دون إرغام أو تأثير من الآخرين[1].

حيث أن الرغبة الشخصية في إعداد البحث العلمي، هي الدافع الذي يمكّن الباحث من إتمام بحثه رغم كل العوائق والصعاب التي قد تواجهه كضيق الوقت أو عدم توفر المراجع، وهي التي تمكنه من بذل كل التضحيات في سبيل الوصول إلى النتائج المرتبطة بهذا البحث.

إذا كانت البحوث القصيرة التي يعدها الطلبة في مراحل التعليم الأولى، تستند إلى التحديد المسبق من طرف مؤسسات التكوين في أطوار التعليم العالي والبحث العلمي لتوجيه الطالب، فإن البحث في إطار مرحلة التدرج في الماستر أو ما بعد التدرج في إطار التكوين في الماجستير والدكتوراه، فيحبذ أن يترك للطالب حرية اختيار ما يرغب في بحثه[2].

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 84.

[2] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 38.

2-الإستعداد والإمكانيات الفردية

لا يستطيع كل الطلبة إنجاز بحوثهم العلمية كما ينبغي، وهذا راجع لعدم تمتعهم بالاستعدادات والإمكانيات الفردية المطلوبة لإنجاز البحث العلمي، وهي تتعلق أساسا بالقدرات العلمية، المهارات اللغوية، التخصص في الموضوع، إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية.

أ – القدرات العلمية

إن الباحث القانوني المتمكن يجب أن يتمتع بمجموعة من القدرات العلمية، والمتعلقة بمعرفته التعامل مع القواعد القانونية التي تحكم المجتمع الذي يعيش فيه في مختلف المجالات، حيث يجب أن يتحلى بدقة الملاحظة والقدرة على الإبداع والروح النقدية التي لا تمر على أي حكم من الأحكام إلا ونقدته بعين الباحث العلمي ذو المخيلة الواسعة.

كما عليه الإلمام بطرق طرح المشاكل القانونية ومناقشتها باستعمال أدوات البحث العلمي من أجل الوصول إلى نتائج منطقية.

إذا لم يمتلك الطالب هذه المهارات، لا يمكنه اختيار موضوع البحث بكل حرية، خاصة إذا كان الموضوع الذي يطمح لدراسته معقد وواسع.

يجب التنويه في هذه النقطة إلى أنه مهما بلغت ثقة الطالب في قدراته العلمية، فيجب أن يتفادى المواضيع التالية نظرا لقلة خبرته:

- المواضيع التي يشتد حولها الخلاف،
- المواضيع العلمية المعقدة،
- المواضيع الخاملة،
- المواضيع الواسعة جدا أو الضيقة جدا، المواضيع الغامضة[1].

[1] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 30.

ب-المهارات اللغوية

يجب على الباحث أن يتمتع بقدرات لغوية جيدة، حيث يمكنه ذلك من التحكم في فهم مختلف المواضيع ذات الصلة بالتخصص، ونقصد بها الإلمام بكل ما يتعلق بالنحو والصرف والترقيم وصياغة الفقرات، وبالتالي إمكانية التعبير عنها بكل دقة ووضوح، فعندما لا يتمكن الطالب من اللغة قد يخطئ في صياغة مضمون بحثه كما ينبغي، وهذا ما يؤثر في جودة البحث العلمي.

فالباحث الذي لا يتقن إلا لغة واحدة يصعب عليه البحث الذي يتطلب اللجوء إلى نصوص قانونية أجنبية، وأن يختار موضوعا لا يستطيع أن يقرأ كل ما كتب عنه، وعليه يجب على الباحث مراعاة ذلك عند اختيار موضوع البحث[1].

حيث أن بعض المواضيع والدراسات قد تحتاج إلى التحكم في لغة أجنبية أو أكثر، خاصة إذا تم اتباع المنهج المقارن في البحث، كالدراسات المقارنة مع القانون الفرنسي أو الإنجليزي.

جـ-التخصص

يجب أن يكون الباحث مختصا في البحث الذي يقدمه، حيث يختار البحث الذي ينطوي ضمن مجال تخصصه، فإذا كان الطالب يختص في قانون الأعمال مثلا، يجب عليه أن يختار موضوعا ذا صلة بهذا التخصص، كدراسة موضوع في قانون المنافسة أو قانون المؤسسات أو قانون الإستهلاك.

د-الإمكانيات الإقتصادية

تتطلب بعض البحوث العلمية من الباحث أن يتوفر على قدرة مالية كبيرة أثناء إعداد البحث العلمي، كضرورة إجرائه للتجارب العلمية، بما يتطلب ذلك من التنقل ومصاريف

[1] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 92.

المخابر الخاصة، إضافة إلى ضرورة اقتناء المصادر ذات الثمن الباهظ، ومثال ذلك التخصص في مجال العلوم الطبية والبيولوجية[1].

حيث تتطلب بعض التخصصات الحصول على برامج وتطبيقات إلكترونية، من أجل تحليل البيانات والجداول والنتائج المتحصل عليها واختبار صحتها، ونجد ذلك في العلوم التقنية خاصة.

إلا أن البحث العلمي في العلوم القانونية لا يتطلب القدرات الاقتصادية الكبيرة، إلا فيما تعلق بنسخ المصادر والمراجع.

ثانيا: المعايير الموضوعية

يجب أن يراعي الباحث أثناء اختيار الموضوع مجموعة من المعايير الموضوعية، أي تلك المعايير التي تتعلق بموضوع البحث، أهمها: معيار الهدف من الدراسة، معيار القيمة العلمية للبحث، ومعيار توفر مراجع البحث العلمي.

1- معيار الهدف من الدراسة

يجب على الباحث أي يحدد مسبقا الهدف من الدراسة، ولا يترك الأمر للعشوائية أو الصدفة، فالبحث العلمي عمل دقيق ومنظمة يتم وفق خطوات معينة[2].

إن الهدف من الدراسة هو التبريرات والدواعي العلمية والعملية التي تتطلب إجراء البحث، والأثر الذي ينتج عنه، سواء من الناحية النظرية أو الممارسة العملية.

يتم تسطير الهدف من الدراسة في المقدمة وقبل طرح الإشكالية، لأنه يساهم بشكل كبير في ضبط الخطة المعتمدة في البحث، فقد يكون الهدف هو مقارنة أنظمة معينة بأخرى، أو نقد وتحليل النصوص القانونية لبيان مواطن القصور والغموض فيها.

---

[1] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 38.

[2] – محمد سرحان علي المحموي، المرجع السابق، ص 101.

2- معيار القيمة العلمية للبحث

إن ما يضفي على البحث العلمي قيمة وأهمية: الجدة والإبتكار: وهي من أهم مقوماته الأساسية، والمقصود بالتجديد أن يكون الموضوع حديثا يضيف معارف جديدة، فلا يجب أن يكون منقولا أو تقليدا أو ترجمة، أو تكرارا لما سُبق وكتب، ولا يعني ذلك ألا يكون الموضوع قد عولج من قبل، بل يعني أن يأتي بإضافة ومساهمة جديدة[1].

كما أن القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي تظهر في تأثيرها على الحياة العملية، مثل التكوين وحل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية القائمة، تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، حيث يتم اختيار المواضيع ذات القيمة العلمية النظرية والتطبيقية الممتازة، طبقا لمعايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص والكشف عن الحقائق المتعلقة به واستغلالها في الحياة العملية.

3- معيار توفر مراجع البحث العلمي

لابد أن يضع الطالب في اعتباره أن يختار موضوعا يمتاز بالوفرة في المراجع والمصادر، وذلك توفيرا للوقت والجهد[2]، فعلى الطالب مراعاة مدى توفر المعطيات والمعلومات الضرورية التي يحتاجها في بحثه، والتي يجدها في مختلف المصادر والمراجع، حيث أن العديد من الطلبة يختارون مواضيع جديدة لم يتم البحث فيها كثيرا من طرف الأساتذة والباحثين، فيقعون في صعوبة فهم الموضوع في ظل نقص المادة العلمية.

فقد يصدر قانون جديد أو أحكام قانونية حديثة تشد الطلبة إلى البحث فيها، ولكن عند الوصول إلى مرحلة جمع المعلومات يصطدمون بندرة المراجع المختصة بها، فلا يجدون سبيلا إلا لتحليل النص القانوني دون إثراء بالدراسات السابقة التي يُستشهد بها.

---

[1] – آسية هشماوي، خيرة مصدق، المرجع السابق، ص55.

[2] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص72.

الفرع الثاني: الضوابط المتعلقة بعنوان البحث والإشكالية

يقوم الباحث في هذه المرحلة بالقراءات الإستطلاعية والأولية في مجال تخصصه، ليمكنه ذلك من تحديد مسار البحث والعنوان الذي سيختاره[1].

يرتبط اختيار موضوع البحث باختيار العنوان والإشكالية ارتباطا وثيقا، حيث يتحدد العنوان والإشكالية طبقا للإشكالية، فلا يجب تكون الإشكالية جزءا من العنوان مثلا، لذلك ينبغي على الطالب التقيد بضوابط موضوعية أثناء صياغة عنوان البحث(أولا)، وأخرى شكلية(ثانيا).

أولا: الضوابط الموضوعية لاختيار عنوان البحث

تشمل الضوابط المتعلقة باختيار عنوان البحث في طرق اختيار العنوان، علاقة العنوان بموضوع البحث، إضافة إلى الضوابط الشكلية لعنوان البحث.

1- طرق اختيار العنوان

إن أول ما تقع عليه عين القارئ هو العنوان، لذلك ينبغي اختياره بعناية، ويتم اختيار عنوان البحث بطريقتين:

- **الإختيار الشخصي للطالب**

حيث يختار الطالب بمفرده عنوان البحث الذي يرى ملائما من حيث الميول والقدرات العقلية، وهي الطريقة المثلى لأنها هي التي تتناسب مع ميول الطالب واختصاصه، والتي تتم عادة خلال الدراسة الجامعية التي تلقاها الطالب[2]، غير أن هذه الطريقة غير معمول بها لأنها تؤدي إلى تكرار العناوين وخروجها عن الموضوع نظرا لعدم خبرة الطالب.

---

[1] – محمد سرحان علي المحموي، المرجع السابق، ص 101.

[2] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 51.

- **الإختيار عن طريق المشرف أو المجلس العلمي أو لجنة خاصة**

يمكن للطالب أن يتصل بالأستاذ الذي يرغب في الإشراف على مذكرته أو أطروحته من أجل اختيار موضوع لبحثه العلمي، حيث يستفيد من خبرة الأستاذ في اختيار الموضوع وصياغة العنوان صياغة دقيقة.

حيث يضطلع بمهمة الإشراف العلمي عادة، أساتذة متخصصون في الجامعات من لهم ممارسة طويلة في مجال البحوث العلمية تأليفا وتوجيها، تهيؤوا لهذا العمل الفكري من خلال إنتاجهم العلمي الرفيع الخاضع للمقاييس العلمية والمعايير الجامعية المعتبرة[1].

أما ماهو معمول به في أغلب الكليات، فهو تقديم المواضيع من طرف المجلس العلمي للكلية من بين المواضيع التي تم اقتراحها من طرف الأساتذة، كل في مجال اختصاصه، ومن مميزات هذه الطريقة أن يختار الطالب عنوانا لبحثه ذو قيمة علمية، مع تجنب تكرار العناوين التي تم البحث فيها.

2- علاقة العنوان بموضوع البحث

تعبّر مرحلة تحديد عنوان البحث عن تحديد البحث تحديدا علميا، عن طريق وضع العنوان المناسب الذي سيترتب عنه خطة الدراسة، حيث يشترط فيه أن يكون دالا على محتويات البحث[2].

إذ يجب أن يكون عنوان البحث العلمي متطابقا مع موضوع البحث، حيث يتعين أن يعبّر عن المضمون الذي يتطرق إليه البحث من غير زيادة فيه ولا نقصان، كما يجب أن يشتمل على المنهج المتبع في البحث لاسيما إذا كانت الدراسة مقارنة أو تاريخية، كما ينبغي أن يعكس الإشكالية التي تم التطرق إليها.

---

[1] – عبود عبد الله العسكري، المرجع العسكري، ص 25.

[2] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 73.

ثانيا: الضوابط الشكلية لعنوان البحث

ينبغي للطالب احترام مجموعة من الضوابط الشكلية أثناء صياغة عنوان البحث العلمي، وهي تتمثل في الضوابط الآتية:

- يجب اعتماد الكلمات التي تصف بدقة موضوع البحث، مع تجنب التعميم أثناء صياغة العنوان.
- ينبغي استعمال الألفاظ الواضحة البسيطة وتجنب الألفاظ الغامضة.
- يجب أن يكون العنوان جملة خبرية غير شرطية ولا استفهامية، ولا تبتدء بشبه جملة مثل" على ضوء".
- يجب أن يكون العنوان جذابا وفي نفس الوقت بعيدا عن العبارات الإنشائية[1]، لذلك يجب تجنب العناوين الأدبية وذلك باستخدام المصطلحات القانونية الدقيقة.
- الإبتعاد عن العناوين المركبة التي تشتمل على متغيرين مستقلين مثل " الإلتزام بالإعلام والإلتزام بمطابقة المنتوجات"، حيث ينبغي اعتماد متغير مستقل واحد والتفصيل فيه.
- تجنب العناوين الطويلة التي تشتت ذهن القارئ ولا تعبر عن موضوع البحث بوضوح.

المطلب الثاني

جمع المصادر والمراجع

بعد اختيار الموضوع بما يشمله من تحديد لعنوان البحث وطرح الإشكالية، يتخذ الباحث خطوة مهمة ضمن مراحل إعداد بحثه العلمي، وهي مرحلة جمع المصادر والمراجع الشاملة والكافية للبحث.

[1] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 73.

إذ تعطي هذه المرحلة قدرا كبيرا من الراحة والإطمئنان النفسي للباحث، فإنجازها هو المؤشر على توافر مصادر البحث ومراجعه، وبالتالي فإن العمل لن يكون شاقا، مثل العمل في أبحاث نادرة المصادر والمراجع[1].

حيث تقدم هذه المصادر الكثير من المعلومات المهمة للباحث حول دراسته، المراحل الأولى التي يسعى خلالها إلى تكوين خلفية نظرية عامة عن المشكلة أو موضوع الدراسة، وكذا في مرحلة التعرف على الدراسات السابقة في المجال[2].

لذلك ينبغي على الطالب الإلمام بأنواع المصادر والمراجع القانونية المختلفة(الفرع الأول) وطرق جمعها وأماكن تواجدها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع المصادر والمراجع القانونية

بداية يجب على الطالب التمييز بين المرجع والمصدر، **فالمصدر هو:** أقدم مادة علمية كتبت عن الموضوع، وهو يمتاز بالأصالة، الشمول، المعالجة الموضوعية غالبا، التنظيم والمعلومات الصحيحة[3]، ومثال ذلك القرآن الكريم والنصوص القانونية.

أما **المرجع فهو:** المصدر الذي ينقل معلوماته عن المصدر الأولي بشكل مباشر أو غير مباشر[4]، ومثال ذلك المقالات العلمية والرسائل والمذكرات الجامعية.

---

[1] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص72.

[2] – ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 121.

[3] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص78.

[4] – محمد سرحان علي المحموي، المرجع السابق، ص 123.

يتعين على الباحث الحصول على معلومات وبيانات بحثه من خلال جمع المصادر والمراجع، وتسمى هذه المرحلة: عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا، وذلك بنقل المعلومات والأفكار من المراجع والمصادر إلى متن البحث[1].

قبل أن يبدأ الباحث في جمع المعلومات المتواجدة في المصادر والمراجع، يتعين عليه الإنتباه إلى بعض الشروط المتعلقة بها، والمتمثلة في:

– وجوب أن يكون المرجع المعتمد عليه أصيلا، مع إمكانية التثبت من أصله عن طريق التأكد من مؤلف، مصدره وتاريخ نشره.
– إمكانية الوصول إليه والحصول عليه، سواء بالإعارة أو الإقتناء أو النسخ بصورة قانونية، إي إتاحة الوصول إليه لقراء البحث العلمي.
– ضرورة معاينة المصدر أو المرجع من طرف الباحث مباشرة، وإلا سيقع في فخ السرقة العلمية.
– الإستعانة بالمصادر الرسمية فيما يخص الإحصائيات أو الأنظمة الداخلية للمؤسسات، كموقع الأمم المتحدة أو مختلف الوزارات في الحكومة كموقع وزارة العدل مثلا.

تتعدد أنواع المراجع والمصادر بتعدد طبيعتها ومصدرها ومؤلفيها، وعلى العموم، بالإضافة إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية التي يتم الإستشهاد بها في بعض المواضيع، يمكن ذكر أكثر المراجع والمصادر شيوعا في البحوث القانونية:

أولا: المؤلفات القانونية

هي المؤلفات التي تهتم بدراسة مسألة قانونية معينة، تندرج ضمن فروع القانون المختلفة، كالقانون الخاص أو القانون الدولي، وهي تنقسم إلى كتب عامة وخاصة، أما **الكتب العامة**

[1] – عبد المجيد لخذاري، " تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد01، 2020،ص 52.

فهي تتضمن دراسة مسألة قانونية في إطارها العام، أي أنها تتطرق إلى المبادئ الأساسية والنظريات العامة، ودون التفصيل في تطبيقاتها الجزئية، ومثال ذلك الكتب التي تتضمن القانون الإداري أو قانون العقوبات بصفة عامة أو نظرية الإلتزام، وهي موجهة بالأساس إلى طلبة الليسانس الذين يهتمون بدراسة الأحكام العامة لمواضيع القانون المختلفة.

وأما **المؤلفات المتخصصة**، فهي تتناول مسائل قانونية خاصة بالشرخ والتحليل، فالمرجع المتخصص لا يتعرض للأحكام العامة لأحد فروع القانون، كما هو الحال في المرجع العام، بل يقتصر على مسألة واحدة، فيدرسها دراسة معمقة[1]، ومثال ذلك دراسة الجرائم المستحدثة في قانون العقوبات الجزائري.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

من المهم أن يستعين الطالب بالدراسات الأكاديمية السابقة المتصلة بموضوع البحث الذي يدرسه، وهي تأخذ أهميتها العلمية من خضوعها أمام لجنة مناقشة تتكون من أساتذة أكفاء، والمنهجية العلمية التي اعتمدها الطلبة في بحوثهم، فالمعلومات التي يستقيها منها تكون ذات مصداقية عالية.

وهي تتمثل في مذكرات نهاية التخرج في الليسانس، مذكرات الماستر، رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها على مستوى مختلف الكليات في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثا المقالات العلمية

تتمثل المقالات العلمية في البحوث والدراسات التي يجريها الباحثون القانونيون، حيث يتم نشرها في مجلات أكاديمية خاصة بالكليات، كالمجلة النقدية للعلوم القانونية والسياسية

[1] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 49.

الخاصة بكلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة تيزي وزو، أو مجلات مهنية كمجلة المحامي، وقد تكون المقالات منشورة في شكل ورقي أو في شكل مجله إلكترونية، كمجلة الفقه والقانون.

يجب أن تكون المقالات العلمية المنشورة في المجلات المصنفة، وفيما يخص المجلات المختصة في القانون فهي مصنفة ضمن الصنف" ج"، والتي تم تحديدها بموجب القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جون 2018، المعدل والمتمم[1]، غير أنه يمكن للباحث الإستعانة بالمجلات العلمية الدولية والمصنفة ضمن الصنف " ب" أو "أ"، طالما أنها غير مدفوعة ولا تحمل أية صبغة تجارية، وهذا لضمان مصداقية البحث العلمي.

رابعا:الوثائق

تعتبر وثائق، كل من الأوراق والسجلات الأصلية المكتوبة والتي معظمها غير منشورة، وتظهر قيمتها في كونها تحمل الجديد وصحيحة، وهي الوثائق الصادرة عن بعض الهيئات الرسمية التي تتضمن معلومات ذات الصلة بالبحوث العلمية في مجال القانون[2].

تشمل الوثائق مجموعة واسعة في شتى المجالات مثل: التقارير الرسمية، نصوص الإتفاقات والمعاهدات، محاضر المؤتمرات والندوات، سجلات الضرائب، محاضر جلسات المؤسسات والبلديات[3].

---

[1] – القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018، الذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية ضمن الصنف "ج" المعدل والمتمم بموجب القرار رقم 1478 المؤرخ في 27 أوت 2019، www.mers.dz . تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2025-05-30.

[2] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 57.

[3] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 51.

خامسا: النصوص القانونية

تتألف النصوص القانونية من مجموع القواعد القانونية السارية المفعول في مكان معين وفي زمان معين[1]، ولا يمكن للطالب أن ينجز بحثه في العلوم القانونية دون اللجوء إلى النصوص القانونية كمصدر أساسي له في تحليل المعطيات، فهو الذي يعطي المصداقية لكل استشهاد أو حكم أو تعليق يقوم به.

تختلف درجة استعمال الباحث للنصوص القانونية باختلاف تخصص وموضوع البحث، فنجد أن تخصص القانون الدولي لا يتوفر على النصوص القانونية بالوفرة التي يتضمنها القانون الخاص مثلا، فعلى سبيل المثال: نجد أن تخصص قانون الإستهلاك المتشعب في ميادين التجارة والصحة والزراعة والصناعي، يحتوي على عشرات أو مئات القوانين والأنظمة التي تحكمه.

على الرغم من أن وفرة النصوص القانونية قد تكون في صالح الطالب، إلا أن الأمر ليس كذلك دائما، لأن كثرة النصوص القانونية وتشعبها قد يؤدي إلى ضياع الطالب وتشتته في إعداد خطة البحث، لذل يجب عليه حصر النصوص القانونية التي يريد دراستها منذ البداية.

وفيما يلي ترتيب للنصوص القانونية حسب درجتها الإلزامية.

1- الدساتير

يعتبر الدستور أو القانوني الأساسي قمة هرم النصوص القانونية، وعادة ما يستخدمه الباحثون كمرجع أساسي في التأكيد على أهمية الموضوع قيد الدراسة، فإذا كان الموضوع

[1] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص118.

يتطرق إلى حق من الحقوق الأساسية في الدستور، فهو موضوع ذو أهمية بالغة تجدر دراسته لحماية هذا الحق، كالحق في حماية الحياة الخاصة مثلا.

كما يتم الإستشهاد لمعرفة مدى دستورية النصوص القانونية موضوع البحث، فيدرس الباحث مدى ملاءمته مع النص الدستوري.

2- الإتفاقيات الدولية

إن الإتفاقيات الدولية التي تصادق عليها الدول، من بين أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في مجال العلوم القانوني، خاصة في التخصصات التي تتعلق بالقانوني الدولي، ومن أمثلتها: الإتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والإتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة.

حيث يدرس الطالب دوافع الدول لإبرام هذه الإتفاقيات وسبب التحفظات على بعض أحكامها وكذا مدى تطبيقها في القوانين الداخلية.

نظرا لأهمية الإتفاقيات الدولية في البحث القانوني، يمكن تقديم الإتفاقية الدولية المصادق عليها على الدستور[1].

3- النصوص التشريعية

تتضمن النصوص التشريعية مختلف النصوص القانونية الصادرة عن السلطة التشريعي، والتي تتمثل أساسا في البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، إضافة إلى سلطة رئيس الجمهورية في سن القوانين في التشريع الجزائري، وهي تنقسم حسب درجة إلزاميتها إلى النصوص التالية:

أ- القانون العضوي

يتميز القانون العضوي عن القانون العادي، إذ يعتبر القانون العضوي قانونا مكمّلا للدستور، حيث يقوم بتوضيح وإعمال بعض الأحكام الدستورية المهمة والتي يحددها الدستور ذاته، أما القانون العادي فهو قانون يختص بمسائل قانونية عادية، كما يتطلب القانون

[1] - عبد المجيد لخذاري، المرجع السابق، ص64.

العضوي إجراءات خاصة في عملية سنّه وتعديله، خلافا للقوانين العادية التي تتسم إجراءات سنها وتعديلها بالبساطة، ومن أمثلته: القانون المتعلق بالإنتخابات والقوانين المتعلقة بالمالية.

ب- القانون العادي- الأمر- المرسوم التشريعي

يأتي كل من: القانون العادي، الأمر والمرسوم التشريعي في مرتبة واحدة، وهي عديدة يستعملها الطالب في بحثه العلمي، منها ما يتضمن أحكاما عاما، كالأمر المتضمن القانون المدني والأمر المتعلق بقانون العقوبات، ومنها ما يتضمن أحكاما تفصيلية، كالقانون المتعلق بمكافحة التزوير وقانون حماية المستهلك.

4-النصوص التنظيمية

تصدر النصوص التنظيمية عن السلطة التنفيذية، ويطلق عليها أيضا بالنصوص التنفيذية أو اللوائح التنظيمية، وهي تتضمن أحكاما مفصلة وتطبيقية للقوانين، يستخدمها غالبا الطلبة المختصون في القانون الخاص أو قانون الأعمال مثلا، وهي كثيرة ومتنوعة لدرجة يصعب حصرها أحيانا، ويتم ترتيبها حسب القوة[1]على النحو الآتي:

أ- المراسيم الرئاسية

تعتبر المراسيم الرئاسية الآلية التي يمارس عن طريقها رئيس الجمهورية سلطته التنظيمية، وهي تهدف إلى إنشاء أحكام وقواعد قانونية جديدة غير معهودة سابقا، سواء في إطار تنظيمي كالمراسيم الرئاسية المتضمنة تعيين الولاة، أو في إطار مستقل مثل المرسوم الرئاسي المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

ب- المراسيم التنفيذية

يصدر الوزير الأول أو رئيس الحكومة(في السابق) المراسيم التنفيذية في إطار ممارسة مهامهم في تنفيذ القوانين، وهي تتضمن أحكاما مفصلة لما جاء في القوانين

[1] - عبد المجيد خيذري، المرجع السابق ص 64.

المختلفة، ومثال ذلك قانون حماية المستهلك الذي جاء ليقدم الأحكام العامة في حماية المستهلك من خلال إقرار التزامات متعددة على المتدخلين، لتأتي المراسيم التنفيذية وتنظم كيفية تطبيق كل التزام، فتم إصدار المرسوم التنفيذي الخاص بكيفيات الإعلام المستهلك وعدة مراسيم تنفيذية في مجال مطابقة المنتوجات.

جـ- القرارات الوزارية الفردية أو المشتركة

يصدر الوزارء القرارات الوزارية، وهي نصوص قانونية متخصصة ذات طابع تقني في أغلب الأحيان، وهذا بصفة فردية أو مشتركة من أجل تنظيم مسألة يشترك فيها عدة قطاعات، ومثال ذلك القرارات الوزارية الصادرة أثناء جائحة كورونا، والتي اشترك في إصدارها وزراء كل من الصحة والتجارة والتعليم.

د- المقررات

هو نوع من النصوص القانونية التي تصدرها بحض السلطات في الدولة، خالبا ما يكون ذا طبيعة تقنية وتنفيذية، يصدر من أجل توضيح كيفيات تطبيق نص قانوني أعلى منه، كالمقررات التي تحدد الوثائق الخاصة بالإستفادة من منحة معينة.

سادسا:الإجتهاد القضائي والإجتهاد الدستوري

يتضمن الإجتهاد الذي يعتبر مصدرا من المصادر التي يعتمد عليها الطالب في الإجتهاد القضائي(1) والإجتهاد الدستوري(2).

1- الإجتهاد القضائي

إن الإجتهاد القضائي نابع من تطبيق النصوص القانونية التي تضعها السلطة التشريعية، بمناسبة فصلها في مختلف النزاعات التي تعرض أمامها[1].

[1] - الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 65.

إن المبادئ العامة التي تستخلص من أحكام وقرارات الجهات القضائية، تساهم في حد كبير في إضفاء قيمة علمية عالية للبحث العلمي، حيث أنها تسلط الضوء على كيفية تطبيق النصوص القانونية على أرض الواقع، وبالتالي معرفة الثغرات القانونية الموجودة فيها ومكامن النقص التي تعتريها.

ومثال على ذلك مجلة المحكمة العليا، والتي تمتلك موقعا إلكترونيا أيضا يسهل على الباحثين الولوج إلى الإجتهادات القضائية الصادرة عنها، وهو: www.coursupreme.dz

2- الإجتهاد الدستوري

ومجال تطبيق الإجتهادات الدستورية في البحوث العلمية يشمل تخصصات معينة، مثل القانون الإداري والسلطات وقانون الإنتخابات.

سابعا: المواقع الإلكترونية

إن السرعة الكبيرة التي يتم بها نقل المعلومات عبر الشبكة، تسقط عامل الزمن من الحسابات، وتجعل المعلومة تسري بين كل أبناء المعمورة في نفس الوقت، وهو ما يسمى بالمساواة المعلوماتية[1].

لذلك أصبحت المواقع الإلكترونية من أهم مصادر البحث العلمي منذ تعميم استعمال الأنترنت، حيث تعتبر الوسيلة الأسرع للحصول على المعلومة، تتميز بسهولة الاستخدام وبساطة التكلفة، حيث يجد الباحث ضالته فيها من كتب رقمية ومجلات ونصوص قانونية ومواقع رسمية وغير رسمية، غير أنه ينبغي على الطالب توخي الحذر أثناء استخدام المراجع من المواقع الإلكترونية، فلا يستند إلا على المواقع والمراجع الموثوقة، حيث أن أغلب الطلبة يستخدمونها في البحوث القصيرة التي يعدونها أثناء دراستهم الأكاديمية.

[1] – فريدة بن عمروش ، "**استخدامات أدوات شبكة الأنترنت في البحث العلمي**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 06، 2016، ص 202.

كما ينبغي عدم الإعتماد الكلي عليها، خاصة مواقع الذكاء الإصطناعي التي أصبحت تقدم معلومات مغلوطة تفتقر إلى منهجية البحث العلمي وإلى المصداقية.

ثامنا: المقابلات

تعتبر المقابلة من الأدوات المنهجية المتعلقة بجمع البيانات حول موضوع معين، وتعرّف بأنها تفاعل لفظي يتم بين فردين في موقف المواجهة، يحاول إحداهما وهو الباحث أن يعرف بعض المعلومات لدى الآخر أي المبحوث،والتي تدور حول خبراته أو آرائه، وتكون ذات صلة بالظاهرة قيد الدراسة[1].

الفرع الثاني: طرق جمع المصادر والمراجع وأماكن توفرها

إن أهم ما يشغل الباحث في مراحل البحث الأولى، وخاصة الطلبة المبتدئين، هو كيفية التحصل على المراجع والمصادر من أجل البدء في إنجاز بحثه العلمي (أولا)، وأماكن توفرها(ثانيا).

أولا: طرق التحصل على المصادر والمراجع

يبدو جليا انه لا يمكن أن يحصل أي تقدم علمي بدون بحث علمي، ولا يمكن إجراء أي بحث علمي من دون معلومات، فهي الركيزة الأساسية لأي نشاط بحثي[2].

لقد اختلفت طريقة التحصل على المصادر والمراجع من طرف الطلبة على مدى السنوات، حيث ساهم التطور التكنولوجي في تيسير عملية البحث وتمكين الباحثين من مادتهم العلمية التي أصبحت في المتناول، حيث يتحصل الطلبة على المصادر بالطرق الآتية:

---

[1] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 51.

[2] – فريدة بن عمروش ، المرجع السابق، ص 204.

1- الإقتناء

إن طريقة اقتناء الكتب غير متوفرة بالنسبة لجميع الباحثين خاصة الطلبة منهم، ذلك أن اقتناء المراجع مرهون بالإمكانيات المادية للطالب، لذلك نجدها تقتصر على الباحثين الأجراء.

إذا كانت المراجع متوفرة في بعض التخصصات بكثرة كالعلوم الإنسانية، إلا أن بعض المراجع النادرة تجعل الطلبة يلجؤون إلى اقتنائها مهما كلفها الأمر لاستكمال دراستهم، كالمراجع الطبية.

2-الإعارة

يمكن للطالب أن يتحصل على مادته العلمية عن طريق الإعارة، فقد تكون الإعارة شخصية من طرف الأساتذة أو الزملاء، كما تكون في أغلب الأحيان عن طريق المكتبات، وهي تتنوع بين المكتبات العامة والمكتبات الجامعية المركزية وكذا تلك المتواجدة عبر الكليات، إضافة إلى المكتبات الخاصة بالمؤسسات العمومية أو الخاصة.

وأصبحت عملية الإعارة سهلة باستخدام الأنترنت، فبعدما كانت في الماضي تعتمد على الطريقة اليدوية باستعمال بطاقات مرقمة بعناوين المراجع وأرقام تعريفها، أصبح الطلبة يبحثون عن مراجعهم بالبحث عن طريق موقع مكتبة الكلية وهم في منازلهم.

3- التحميل

تتيح هذه العملية نسخ كمية كبيرة من البيانات، وتعتبر من أهم خدمات الأنترنت[1]، و تعتبر المراجع والمصادر المتوفرة عبر الأنترنت من أسهل وأسرع المراجع التي يمكن للطلبة الحصول عليها، لاسيما المتعلقة بالمقالات والدراسات الأكاديمية من مذكرات وأطروحات الدكتوراه، وفي هذه الحالة يتحصل عليها الطلبة بتحميلها عبر دعائم إلكترونية.

[1] - فريدة بن عمروش ، المرجع السابق، ص 212.

ثانيا: أماكن توفر المصادر والمراجع

تتواجد المصادر والمراجع المعتمدة في البحث العلمي في أماكن متعددة، وهي تختلف حسب طبيعة المادة العلمية المراد جمعها، إلا أن أكثر أماكن تواجد المراجع القانونية شيوعا هي: المكتبات الجامعية، دور النشر والمواقع الإلكترونية.

1- المكتبات الجامعية

إن المعلومات التي يستوعبها الطالب من المكتبة لا تساعده فقط على اختيار الموضوع وتحديده، ولكن تساعده أيضا في اختيار منهج البحث الملائم[1].

أما عن المصادر والمراجع التي يجدها الطالب في المكتبات الجامعية المركزية والخاصة بالكليات، فهي الكتب بأنواعها العامة والمتخصصة، إضافة إلى المقالات المنشورة في مختلق المجلات الوطنية والدولية، وكذا المذكرات والرسائل والأطروحات التي نوقشت على مستواها، فالمكتبة هي ملجأ الطالب الأول في الحصول على المعلومة، لاسيما طالبة الطور الأول في الليسانس لإعداد بحوثهم القصيرة.

2- دور النشر

تقوم دور النشر بنشر مختلف المؤلفات التي يعدها الباحثون والأساتذة الجامعيون، ويجد الطالب المراجع التي يبحث عنها والمتمثلة في الكتب في مقرات هذه الدور، وكذا في المعارض المختلفة التي يقيمونها سنويا، ومن أشهر هذه المعارض" معرض الجزائر الدولي للكتاب" الذي يقام في شهر أكتوبر من كل سنة بقصر المعارض بالجزائر العاصمة.

3- المواقع الإلكترونية

بعدما كان الباحثون يتنقلون للبلدان للحصول على مراجعهم، أصبح نقر زر واحد كاف لتوفير المادة العلمية، حيث يمكن للباحث أن يجمع العديد من المراجع في مدة وجيزة، ومن

[1] - سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص61.

أمثلة المراجع المتوفرة على الأنترنت، نجد المقالات، المذكرات، النصوص القانونية، إضافة إلى المواقع الرسمية وغير الرسمية الأخرى.

نلاحظ ندرة الكتب المتوفرة على المواقع الإلكترونية، وذلك راجع لكونها تخضع لحقوق المؤلف، فلا نجدها متوفرة إلا على مواقع حصرية.

يمكن البحث على المصادر القانونية مباشرة على محرك البحث google للحصول على كل المراجع المتصلة بموضوع البحث أو على محرك بحث google scholar، للحصول على المراجع الأكاديمية فقط.

أمثلة:

- النصوص القانونية

تتواجد النصوص القانونية المختلفة، سواء التشريعية أو التنظيمية على عدة مواقع كمواقع الوزارات والولايات، إلا أن أشهر موقع معتمد لتوفير لإتاحة النصوص القانونية للجمهور، هو موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وهو:

www.joradp.dz

أما بالنسبة للنصوص القانونية باللغة الفرنسية فنجد موقعwww.legifrance.gouv.fr

- الإجتهادات القضائية

إن البحوث العلمية المدعمة بالإجتهادات القضائية هي بحوث أصيلة وذات قيمة علمية عالية، ومن بين أهم المواقع الإلكترونية التي توفر الإجتهادات القضائية المتمثلة في الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة.

- موقع مجلة المحكمة العليا:www.coursupreme.dz
- موقع مجلة مجلس الدولة:www.conseildetat.dz

- **المذكرات والرسائل الجامعية**

تتوفر المذكرات الجامعية على مختلف المواقع الإلكترونية، وخاصة مواقع كليات الحقوق على مستوى جامعات الوطن fdsp أو على موقع dspace الخاص بكل كلية، والذي يتضمن أرشيفا كاملا بالمذكرات والرسائل وأطروحات الدكتوراه.

- **المقالات العلمية**

يتحصل الطالب على المقالات العلمية من مختلف المواقع الإلكترونية الجزائرية والعالمية، ومن بين أهم المواقع الخاصة بالمجلات العلمية، والتي تساعد الباحثين كثيرا في تحميل المقالات بسرعة، نجد موقع منصة المجلات الجزائرية: asjp.cerist.dz

- **مواقع المؤسسات الرسمية**

تعتبر مواقع المؤسسات الرسمية الجزائرية والعالمية من أهم مصادر البحث القانوني، خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات أو النصوص القانونية، ومثالها:

- موقع وزارة التجارة الجزائرية:www.commerce.gov.dz
- موقع الأمم المتحدة:www.unon.org/ar

المطلب الثالث

القراءة وتدوين المعلومات

بعد مرحلة جمع المصادر والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، تأتي مرحلة القراءة وتدوين المعلومات، وللقراءة في البحث العلمي أهمية بالغة في تهييئ العقل وترويضه[1]، كما تنطوي على عدة قواعد وضوابط يجب التقيد بها(الفرع الأول)، قبل تدوينها عن طريق أساليب مختلفة(الفرع الثاني).

[1] – سارة حفاف، المرجع السابق، ص 115.

الفرع الأول: ضوابط القراءة في البحث العلمي

إن قراءة المراجع والمصادر المعتمدة في البحث العلمي تتطلب ضوابط تتحدد حسب نوع القراءة(أولا)، على أن يحترم فيها الباحث شروطا معينة لتحقيق الهدف منها(ثانيا).

أولا: أنواع القراءة

تختلف القراءة عادية التي يقوم بها الأشخاص بدافع المعرفة والتسلية، عن القراءة كمرحلة من مراحل البحث العلمي، فقد تكون سريعة كاشفة(أولا)، أو معمقة(ثانيا).

1-القراءة السريعة الكاشفة

تكون بمناسبة الإطلاع على خطط الدراسات المختلفة أو الإطلاع على فهارس الموضوعات، فليس كل ما يقع بين يدي القارئ يقرأ بتأنّ وتركيز، بل القراءة السريعة تفرضها منهجية البحث العلمي، فحين يتصل الباحث بالمكتبة وطلبه عدد من المراجع، فهو ملزم في البداية بقراءة سريعة يصل من خلالها إلى معرفة مضمون المرجع والمحاور التي تناولها بالدراسة[1].

تعد هذه المرحلة بمثابة فحص وتمييز وتصفية للمراجع الكثيرة التي جمعها الباحث[2]، فهي الوسيلة التي تمكن الباحث من الإقدام على قرار استعمال المرجع أم لا، حيث لا تهدف إلى فهم الموضوع بل إلى معرفة مدى ملاءمة المرجع مع موضوع البحث العلمي الذي هو بصدد إنجازه.

2- القراءة المعمقة

تعتمد في الإطلاع على المراجع التي تستدعي انتباها وتركيزا عاليا ومن أهم خصائصها:

---

[1] - ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 53.

[2] - سعد الدين السيد صاله، المرجع السابق، ص 84.

- البطء، على الباحث أن يتربص أثناء القراءة.
- الحذر، وهنا على الباحث أن يركز فيما يقرأ.
- إعادة القراءة، لا يكتفي الباحث بالقراءة مرة واحدة، بل عليه أن يعيدها عدة مرات[1].

حيث تستهدف القراءة العميقة تحقيق النتائج التالية:

- فهم الموضوع والتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه.
- اكتساب الباحث الأسلوب العلمي(سلامة اللغة، التحكم في المعارف اللغوية...).
- اكتساب الباحث مهارة تقسيم البحث في شكل خطة متوازنة شكلا وموضوعا، مما يسهل عليه فيما بعد عملية جمع وتخزين المعلومات ضمن أجزاء البحث المختلفة[2].

ثانيا: شروط القراءة

حتى تؤتي القراءة بثمارها كمرحلة مهمة من مراحل البحث العلمي، ينبغي احترام الشروط الآتية:

- يجب أن تكون القراءة فاحصة ومتأنية ومقدرة لأهمية النص وصلته بالموضوع،
- على الباحث نقل كل ما يراه وثيق الصلة بموضوعه من النصوص، وإذا بدا له تعليق على النص، فعليه أن يسجله على الفور على هامش الورقة،
- الإنتقاء في القراءة فليست العبرة بالكم، وإنما بنوعية المقروء ومدى ارتباطه بموضوع البحث،
- اتباع أسلوب الناقد، لأنه لا يلزم أن يكون كل ما يُطبع صحيحا، فهناك أخطاء كثيرة بين طيات الكتب، قد تكون هذه الأخطاء عفوية كما قد تكون متعمدة لترويج أفكار معينة[3].

---

[1] – ندى بو الزيت، نفس المرجع ، ص 53.

[2] – عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 146.

[3] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 76.

الفرع الثاني: أساليب جمع وحفظ المعلومات

بعد جمع المراجع المختلفة من كتب ومقالات...يجد الطالب نفسه مجبرا على تخزينها وتنظيمها، حتى يتسنى له الرجوع إليها في مرحلة تحرير بحثه العلمي، والطالب الناجح هو الذي يتحكم في عملية تصنيف مراجعه وتخزينها، حتى لا يتشتت وبالتالي يضيع عليه الكثير من الوقت والجهد، وقد اختلفت أساليب جمع وحفظ المعلومات عبر مرور الزمن، فنجد أساليب تقليدية (أولا)، وأخرى حديثة(ثانيا)

أولا: الأساليب التقليدية في جمع المعلومات وتخزينها

تتمثل الأساليب التقليدية التي يستخدمها الباحثون أثناء عملية جمع المعلومات وتخزينها، نجد أسلوب البطاقات وأسلوب الملفات.

1-أسلوب البطاقات

هي مجموعة من الأوراق التي يتم جمعها في مكان محدد في إطار ملفات معدة لذلك، مع ضرورة ترتيب هذه البطاقات بشكل متسلسل يحمل أرقاما، إما بطريقا يدوية أو عن طريق جهاز الإعلام الآلي[1].

تصنع البطاقات من الورق المقوى، متوسطة الحجم، وذلك لجعلها سهلة التداول وعدم اهتلاكها وسلامتها من التلف بمرور الوقت، يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع[2].

من الأفضل أن تكون البطاقات من ألوان مختلفة، حيث يخصص الطالب كل لون لطل فصل أو مبحث، مع تدوين المعلومات على وجه واحد وترك فراغات لاحتمال أي تعديل قد يطرأ على المعلومات.

---

[1] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 77.

[2] – عبد المجيد خيذري، المرجع السابق، ص 60.

2- أسلوب الملفات

يقوم الطالب بتخصيص ملف لكل قسم أو فصل في البحث ويكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا القسم أو المطلب في الملف الخاص به، وفقا للتصميم الذي وضعه[1].

من أهم خصائص هذا الأسلوب:

- يحافظ على المعلومات وعدم إمكانية ضياعها.
- يمكن للطالب التعديل بالزيادة أو الحذف أو الإستبدال.
- سهولة مراجعتها من طرف الباحث[2].

ثانيا:الطريقة الحديثة بالحفظ على الحاسب الآلي

سمح التطور التكنولوجي في مجال البحث العلمي في تطوير أساليب حفظ المعلومات والبيانات، فهو يتيح الوصول إلى المعلومة في أي وقت وبتكاليف أقل، أي دون الحاجة إلى نسخ المراجع وتدوينها في بطاقات أو ملفات.

إلا أنه يجب على الطلبة الحذر عند تحميل هذه المراجع، وهذا بالنظر إلى إمكانية احتوائها على فيروسات، كما يجب عليهم العمل على حفظها جيدا عبر جهاز الحاسوب سواء في الذاكرة أو عبر إرسالها عبر إيميل الطالب إلى إيميل آخر أو واحد ينشؤه لهذا الغرض، حتى يتجنب تلفها أو سرقتها

[1] - ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 59.

[2] - هشماوي آسية، خيرة مصدق، المرجع السابق، ص81.

المطلب الرابع

تقسيم البحث العلمي

يقصد بتقسيم البحث العلمي، وضع خطة لموضوع البحث، وقد تم تعريفها بأنها:

" هي هيكل البناء التي يقوم عليها العمل القانوني، فهو الذي يعطي للباحث عند النظرة الأولى إليه الصورة عن ذلك البحث..." [1]

الفرع الأول: ضوابط تقسيم البحث

يجب على الباحث أن يتقيد بمجموعة من الضوابط أثناء تقسيم البحث وإعداد الخطة، حيث لا يكون البحث مقبولا أكاديميا إلا إذا استوفى كل الشروط المطلوبة في البحث، خاصة في مجال إعداد الخطة التي تعتبر جزءا أساسيا في البحث.

تتمثل أهم الضوابط المتعلقة بالخطة فيما يلي:

- الإلمام بالمصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع، ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع من وجهة نظر مختلفة، حتى يتسنى للطالب معرفة العناصر الضرورية التي ينبغي إدراجها في البحث.
- الإعتماد على المنهجية العلمية في التقسيم، وهذا من حيث تسلسل الأفكار تسلسلا منطقيا، فيستهل البحث بالمفهوم من حيث التطرق للتعريف والشروط أو الأركان، ثم الخصائص، لينتهي البحث بالآثار أو النتائج.
- احترام التقسيم الثنائي، بابين وفصلين ومبحثين، والتقيد بتوازن الخطة من حيث عدد العناوين الجزئية، حتى يتجنب التعمق في قسم دون الثاني.

---

[1] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 79.

إذا احتوى البحث على مبحثين في القسم الأول، لا يجب أن يحتوي الفصل الثاني على أكثر من ثلاث مباحث.

– تجنب الفصول أو الأبواب التمهيدية الملائمة أكثر للكتب، فإذا أراد الباحث التقديم لفكرة معينة، كتطور نظرية قانوني، فيمكن إدراجها باختصار في المقدمة.

– تجنب تكرار العناوين الرئيسية مع العناوين الفرعية.

– يجب أن تشتمل خطة البحث الأولية على كل جوانب المشكلة بلا زيادة أو نقصان، لأن الزيادة مضيعة للوقت بلا مبرر، والنقصان عيب وتقصير يقلل من قيمة البحث[1].

فإذا تناول موضوع المسؤولية المدنية مثلا، يجب التأكد من دراسة أركانها، كما لا يجب الخروج عن الموضوع المحدد في إطار العنوان والإشكالية.

- وضع إشكالية أولية للموضوع، وهذا لتحديد الخطة.
- لابد أن يكون هناك ارتباط منطقي بين الأبواب والفصول[2]، بحيث تنسجم فيما بينها في تسلسل للأفكار والعناوين.

الفرع الثاني: مشتملات البحث العلمي

يشتمل البحث العلمي على أجزاء رئيسة وأخرى ثانوية، وفيما يلي الأجزاء الرئيسة في البحث العلمي الأكاديمي، من مذكرات وأطروحات دكتوراه والتي لا تقبل مناقشته إلا إذا توفرت[3].

---

[1] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 74.

[2] – سعد الدين السيد صالح، نفس المرجع ، ص74.

[3] – أما عن الأجزاء الثانوية للبحث إضافة إلى الإهداء والشكر الذي يتقدم بهما الطالب لكل من ساعده وسانده في البحث، فهي تحتوي على: قائمة المختصرات إن وجدت في البحث، التمهيد للموضوع إذا كان البحث يتطلب ذلك والملحقات كالقرارات القضائية غير المنشورة أو الإحصائيات.

حيث لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي كالمذكرات والأطروحات من: صفحة العنوان (أولا)، مقدمة(ثانيا)، المتن(ثالثا)، الخاتمة (رابعا)، ترتيب قائمة المراجع(خامسا)، فهرس العناوين(سادسا)، والملخص(سابعا).

أولا:صفحة العنوان

صفحة العنوان أو الواجهة، هي عبارة عن ورقة سميكة تتضمن البيانات المطلوبة والمشروطة أكاديميا في الأبحاث العلمية الجامعية[1]، وهي تتضمن: إسم الجامعة، إسم الكلية، عنوان البحث(في وسط الصفحة وبخط كبير). أغضاء لجنة المناقشة ورتبتهم العلمية (أستاذ مساعد، أستاذ محاضر ب، أستاذ محاضر أ، أستاذ دكتور) وصفتهم في المناقشة(رئيس، ممتحن، مشرف ومقرر)، والسنة الجامعية.

ثانيا:المقدمة

من أشهر ما قيل عن المقدمة أنها: " **أول ما يقرأ وآخر ما يكتب**"، وهي مرآة البحث العلمي وصورته الأولية، والإنطباع الأول للقارئ حول موضوع البحث، ونظرا لأهميتها ينبغي تحديد عناصرها وبيان الضوابط المتعلقة بها.

1- عناصر المقدمة

يجب أن تحتوي مقدمة كل بحث علمي على عناصر محددة تضفي عليها القيمة التي تستحقها، حيث يجب أن تحتوي المقدمة على: تمهيد للموضوع(أ)،بيان أهميته(ب)،دوافع اختياره(جـ)، طرح الإشكالية(د)، الخطة المتبعة(هـ) والمنهج المتبع(و).

[1] - عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 174.

أ- تمهيد للموضوع

يجب أن ينتقل الطالب من الكليات والعموميات إلى الجزئيات، فيتطرق إلى أحكام المسؤولية المدنية بصفة عامة قبل الحديث عن المسؤولية الموضوعية للمنتج مثلا.

قد يشتمل التمهيد للموضوع على تطور نظرية أو فكرة معينة، على أن يأخذ التمهيد الحيّز المناسب في المقدمة، فلا يختصر فيه بما يثير الغموض لدى القارئ، ولا يفصّل فيخرج عن الموضوع.

يمكن أن يشتمل التمهيد على تعريف للمفاهيم الأساسية التي يشملها موضوع البحث، فيعرّف الجريمة الإلكترونية في التمهيد قبل التطرق إلى آليات مكافحتها في المتن.

حيث أن تقديم بعض التعريفات العلمية لتجنب الإلتباس بما يشكل من مصطلحات علمية مشتركة لفظيا ومتباينة مدلولا، وهذا يفيد في توجيه البحث الوجهة المقصودة[1].

ب- أهمية الموضوع

يجب على الباحث أن يشير إلى الأهمية التي يكتسيها الموضوع الذي يطرحه، سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وتعتبر المواضيع المتسمة بالجدة من المواضيع المهمة التي لم يسبق التطرق إليها من قبل.

تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون الموضوع تقليديا، ولكن طريقة الباحث في عرضه من حيث الإشكالية المطروحة ووجهة النظر المراد إثباتها، قد تجعل من البحث التقليدي بحثا ذا أهمية.

[1] - عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 36.

جـ- دوافع اختيار الموضوع

تتمثل الدوافع التي أدت بالباحث إلى اختيار الموضوع في تلك الدوافع الشخصية والموضوعية- التي تم دراستها سابقا- فقد يكون الدافع هو نية الباحث في إشباع فضوله حول الموضوع، أو استشعاره بقيمة المشكلة التي يدور حولها.

د- طرح الإشكالية

تعتبر الإشكالية منبع البحث العلمي، فمتى استشعر الباحث وجود مشكلة في مسألة قانونية معينة، دأب على البحث عن حقيقتها من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، لذلك يجب تعريفها، وبيان مصادرها وضوابطها.

- **تعريف الإشكالية**

إن الإشكالية هو المكان المناسب للتصريح بالأبعاد التي ستتناولها الدراسة، وهذا ضروري لتحديد مسار الموضوع منذ البداية[1].

يقصد بالإشكالية: " **السؤال المحيّر الذي يقف أمام الباحث، أو مجموعة من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء قيامه بالبحث، كما تعتبر القاعدة الأساسية للبحث.**" [2]

يتم طرح الإشكالية في شكل سؤال منطقي يحمل مشكلة وعقدة حقيقة تخدم الغرض من البحث، وتهدف إلى تحقيق المسعى الذي ينشده الباحث، ومن خصائصها الوضوح والدقة والإختصار في الصياغة والتزام الحياد[3].

---

[1] - عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 36.

[2] - عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 108.

[3] - الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 100.

الإشكالية هي نقطة الإرتكاز الأساسية لأي بحث، وفيها يتحدد أمل الباحث من البحث، لذلك يجب أن تكون من بنات أفكار الباحث وتخلو من أي اقتباس أو استعمال لمرجع، وكلما كانت الإشكالية ثرية كانت قوية ذات قيمة علمية[1]، ولإشكالية البحث مصادر وضوابط خاصة يجب مراعاتها.

- **مصادر الإشكالية**

تتبادر إشكالية البحث إلى ذهن الباحث، غير أنها لا تكون وليدة الصدفة المحضة بل تجد مصدرها في العديد من الأفكار أو الخبرات أو المواقف التي مرّ بها الباحث.

يمكن تلخيص مصادر الإشكالية في النقاط التالية:

- التخصص، الذي يوفر للطالب الخبرة والمعرفة العلمية في المجال بالمشكلات التي تم دراستها، والمشكلات التي لا تزال قائمة،
- الخبرة العملية والميدانية في العمل والوظيفة،
- الرسائل الجامعية،
- أوراق المؤتمرات والندوات العلمية والمقالات المختلفة،
- الكتب والمؤلفات،
- الإتصالات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين،
- المشرف أو الأستاذ الأكاديمي[2].

- **ضوابط الإشكالية**

- يجب أن تكون الإشكالية واضحة وبسيطة ودقيقة في نفس الوقت.

---

[1] – ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 45.

[2] – ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 70.

– بيان أهمية طرح المشكلة، حيث يقوم الباحث في هذا الجزء بتشخيص المشكلة تشخيصا دقيقا، وتوضيح الأهمية التي تمثلها، بما في ذلك الآثار التي تنتج عن بقاء المشكلة دون حل[1].

– استعمال أحد أدوات الإستفهام التي تعبر عن مشكلة البحث مثل: استعمال " **إلى أي مدى؟**" عندما يبحث الباحث عن حدود لمسألة قانونية معينة تتضمن جدلا معينا.

– يجب أن تتلاءم الإشكالية مع موضوع البحث، فإذا تساءل الطالب مثلا عن آليات مكافحة الجريمة الإلكترونية، فنتصور أن يكون العنوان متعلقا بمكافحة الجريمة الإلكترونية بصفة عامة ولا يشتمل على آلية واحدة فقط.

هـ- المنهج المتبع

يجب أن تشتمل المقدمة على المنهج المتبع في إعداد البحث العلمي، وغالبا ما يعتمد الباحثون في مجال العلوم القانونية على المناهج التالي:

- المنهج الوصفي: لوصف الظاهرة القانونية.
- المنهج التحليلي: الذي يهدف إلى تحليل النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية.
- المنهج النقدي: يهدف إلى نقد النظريات والدراسات السابقة من خلال بيان نقاط القوة ومواطن الضعف فيها.
- المنهج المقارن: من أجل مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة من نظريات وأحكام قانونية، وأغلب الدراسات المقارنة تكون مع القانون الفرنسي والقانون المصري.

و- الخطة المعتمدة

إن آخر ما يكتب في المقدمة هو الخطة التي اعتمدها الطالب في بحثه العلمي، وهذا لإعطاء نظرة شاملة للقارئ عن المواضيع التي سوف يتطرق إليها الباحث، ويتم ذكر عناوين الفصول فقط بالنسبة لمذكرات الماستر، والأبواب بالنسبة لأطروحات الدكتوراه.

[1] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص91.

2-ضوابط المقدمة

تتصدر المقدمة الصفحات الأولى للبحث، ويستعملها الباحث لتقديم بحثه وطرح الإشكالية التي يريد معالجتها[1]، ونظرا لأهميتها يجب على الباحث أن يتقيد بجملة من الضوابط أثناء تحريرها سواء من حيث الشكل (أ) أو من حيث الموضوع(ب).

أ- الضوابط الشكلية

نقصد بها الشروط المتعلقة بشكل المقدمة الخارجي والتصميم، وهي كالتالي:

- يجب إدراج المقدمة بين صفحة العنوان الرئيسي والمتن.
- التزام العبارات القانونية الدقيقة التي تشد انتباه القارئ، والألفاظ المميزة الخالية من الأخطاء اللغوية، لأنها أول ما يقع عليه نظره.
- يبتدئ ترقيم صفحات البحث ابتداء من المقدمة.
- يجب أن تتسم بالإختصار تتناسب مع حجم البحث، فإذا كان البحث مكونا من سبعين صفحة، تكفي ثلاث صفحات للمقدمة.
- لا يجب أن تحتوي المقدمة على أي تهميش إلا ما تعلق بتعاريف معينة أو إحصائيات، فهي التي تحدد شخصية الباحث وفكره وقدراته[2]، فالباحث قد اطلع على المراجع وامتلك من المعارف ما يغنيه عن الإقتباس من مؤلفين آخرين.
- تكتب على شكل فقرات غير مرقمة، لا تتعدى الفقرة الواحدة العشرة أسطر.

ب- الضوابط الموضوعية

تتعلق بموضوع المقدمة والأهداف التي يصبو إليها الباحث أثناء تحريرها، حيث يجب أن يراعي ما يلي:

---

[1] - سارة حفاف، المرجع السابق، ص 116.

[2] - سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 88.

- التقيد بتسلسل الأفكار وترتيبها، فيبدأ بالتمهيد ثم أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع....
- الإبتعاد عن الأفكار الغامضة وتجنب استخدام التعبير المجازي في نقلها، لأن البحث القانوني بحث دقيق وكل مصطلح يعبّر عن فكرة معينة بذاتها.
- الإعتماد على تحضير القارئ وتشويقه لموضوع البحث.
- يجب على الباحث ألا يصادر على موضوع البحث، أي أن يتجنب الإجابة على الإشكالية في الموضوع، وأن تعبّر المقدمة فعلا عن تقديم وتمهيد للموضوع.

ثانيا:متن البحث

إن المتن أو الجذع هو جوهر البحث والجزء الأكبر فيه، لأنه يتضمن كافة الأفكار والأقسام والعناوين، والحقائق التي يتكون منها موضوع البحث، كما يتضمن كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع[1].

يطلق عليه أيضا "صلب الموضوع"، وهو يتضمن مناقشة للخطة بشكل عميق، ويجب مراعاة عدة ضوابط أثناء المناقشة وكتابة متن البحث، أهمها:

- مراعاة الدقة في صياغة العناوين، مع تجنب العناوين الطويلة والمركبة والتي تأتي في شكل شبه جملة، مع اعتماد الجملة الخبرية لا الإستفهامية.
- اعتماد الأسلوب الخبري الملائم للسرد والإعلام، وتجنب طرح الإشكاليات كل مرة خلال المتن، فالإشكالية الوحيدة التي ينبغي ذكرها في البحث هي تلك الموجودة في المقدمة.
- يجب أن يستهل الطالب الفقرات بجملة فعلية، إلا إذا كان بصدد تأكيد فكرة معينة فيستعمل أدوات التوكيد مثل: "لقد" و"إنّ"، أو كان بصدد الإعتراض فيستعمل: "لكن" و"غير أنّ".

[1] - ندى بو الزيت، المرجع السابق، ص 92.

- الإبتعاد عن الفقرات الطويلة، حيث يجب ألا تتعدى كل فقرة ثمانية أو عشرة أسطر، حيث أن الفقرات الطويلة تدل إما على تكرار الفكرة، أو الإنتقال إلى فكرة أخرى مما يستوجب معها صياغة عنوان جديد لها.

- اعتماد أسلوب التحليل وتسلسل الأفكار وتدرجها، حتى لا يشعر القارئ بالملل.

- استخدام المصطلحات القانونية الدقيقة والمعبرة عن الفكرة، والإبتعاد عن المصطلحات الأدبية التي تعمل على تجميل الألفاظ في أسلوب مجازي.

- سلامة الكتابة من الأخطاء اللغوية والإملائية الشائعة.

- تجنب التناقض في إبداء الرأي، فلا يقوم الباحث بإبداء فكرة في المقدمة مثلا ثم نقضها في المتن.

- تجنب حشو المعلومات والتكرار في طرح الأفكار، إذ يكفي ذكر تعريف أو تعريفين على الأكثر في كل مسألة يعالجها الطالب، وكذلك الأمر بالنسبة للنصوص القانونية.

- احترام علامات الوقف، كالنقطة(.) التي تكتب في نهاية كل الفقرة، بعد الإنتهاء من الفكرة، والفاصلة(،) التي تتعلق بالسكتة الخفيفة التي يتوقف عندها القارئ والتي تكون ضمن فقرة واحدة، إضافة إلى الفاصلة المنقوطة عند تعداد فكرة معينة، والنقطتان(:) بعد التعريف أو النص القانوني وقبل الأمثلة، وعلامة الإستفهام(؟) عند طرح الإشكالية.

إضافة إلى علامات أخرى، كعلامات التنصيص" "، والتي تتم عند التعريف أو ذكر النص القانوني باقتباسه المباشر، والمطة(-) عند تعداد الشروط أو الأركان أو المكونات مثلا، مع ضرورة توحيدها في كل البحث[1].

- الإلتزام بقواعد التهميش والإقتباس لتجنب السرقة العلمية، وهذا بتحري الدقة في نقل المعلومة واعتماد المصادر الموثوقة.

[1] - لأكثر تفاصيل في هذه النقطة، راجع: عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 164،162، 165.

ثالثا: الخاتمة

الخاتمة هي عصارة جهد الطالب وما توصل إليه من نتائج وملاحظات، لذلك لا يجب أن تحتوي على أي اقتباس أو تهميش، ويتعين أن تكون أصيلة تمثل البحث بخصوصيته، كما ينبغي أن تتضمن ثلاث عناصر أساسية، وإلا اعتُبرت الخاتمة ناقصة، وتتمثل هذه العناصر في: النتائج أو الخلاصات(1)، الملاحظات(2) والإقتراحات(3).

1-النتائج

هي مختلف المحطات الفكرية التي يتم حصادها، أي ما توصل إليها الطالب أو الباحث من نتائج وأفكار جديدة، وتكون عادة عبارة عن أفكار مستقلة لا تحتاج إلى التتابع، وإنما التسلسل بالنظر لخطة البحث فقط، أي أن الملاحظة تحمل في محتواها ثمرة الجهد البحثي الذي يستدعي تسليط الضوء[1].

يجب أن تتميز نتائج البحث الجيد بمجموعة من المواصفات أهمها ما يلي:

- تشخيص الجوانب التي توصل غليها الباحث بشكل واضح، عن طريق المنهج الذي اتبعه والأداة التي جمع بها المعلومات، والإبتعاد عن ذكر الإستنتاجات التي لا تستند على هذا الأساس،
- لا يشترط في الإستنتاجات، كلها أو بعضها أن تكون سلبية، فقد تكون هناك إيجابية يحتاج الباحث إلى ذكرها، وجوانب أخرى سلبية يحتاج التنبيه إليها[2].
- استعمال اللغة العلمية الرصينة البعيدة عن التكلف والسجع، على أن تكون على شكل نقاط مسبوقة بشرطة[3].

---

[1] - الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 79.

[2] - محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 221.

[3] - سارة حفاف، المرجع السابق، ص 116.

2-الملاحظات

يقوم الباحث بتسجيل ملاحظاته أثناء تحرير البحث العلمي، ويعرضها في الخاتمة على شكل نقاط غير مترابطة، فقد تكون الملاحظات بخصوص تعارض النصوص القانونية أو الفراغ القانوني الذي تركه المشرع في الأحكام القانونية المتعلقة بمسألة ما.

3-الإقتراحات

يجب أن تكون التوصيات أو الإقتراحات التي يكلل بها الباحث إنتاجه العلمي أصيلة، أي من إستنتاجه وإبداعه الخاص، لا أن ينقلها من مراجع فقهية أخرى، وإلا فلا تعتبر توصية، كما يجب أن يكون لها أساسها القانوني أي غير اعتباطية، وقابلة للتجسيد على نحو لا يخل بالنظام العام والآداب العامة والقيم الدينية والأخلاقية والإجتماعية في الدولة.

كما لا يجب أن تكون التوصيات والإقتراحات في شكل أمر أو إلزام، وإنما بشكل مقترح، ولا يشترط أن تكون لكل نتيجة توصية، فقد تحتاج نتيجة واحدة إلى أكثر من توصية، وقد لا تحتاج بعض النتائج إلى أي توصية[1].

رابعا: ترتيب قائمة المصادر والمراجع

تتطلب مقتضيات الأمانة العلمية أن يدرج الطالب في نهاية بحثه بعد كتابة الخاتمة، كل المصادر والمراجع التي استخدمها في الموضوع، دون إهمال أي مصدر، وإذا لم تتوفر أي معلومة عن المصدر كالدار النشر أو المكان أو السنة، فيجب ترك ملاحظة بذلك).

يتم ترتيب قائمة المراجع وفق منهجية علمية محددة تشمل ترتيبا أفقيا، يعني كيفية ذكر المعلومات الخاصة بالمرجع، وترتيبا عاموديا يتعلق بترتيبها من حيث أنواعها المختلفة، وفي مجال البحوث القانونية يتم ترتيبها كما يلي:

[1] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 227.

1-الكتب

لا نفرق بين الكتب العامة والمتخصصة في ترتيب الكتب وهذا حتى يتجنب الطالب الإلتباس، وتكتب الكتب كما يلي:

إسم ولقب المؤلف أو المؤلفين، عنوان الكتاب، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر (وهو مقر دار النشر)، سنة النشر.

مثال:

بتول صراوة عيادي، التضليل الإعلاني التجاري وأثره على المستهلك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.

2-الرسائل والمذكرات الجامعية

تختلف الرسائل الأكاديمية من حيث القوة العلمية[1]، حيث نبدأ بأطروحات الدكتوراه ثم رسائل الماجستير ثم مذكرات الماستر، وتكتب كما يلي:

إسم ولقب الطالب، عنوان المذكرة، الدرجة العلمية(دكتوراه أو ماستر)، التخصص، الكلية التي نوقش فيها البحث، الجامعة، تاريخ المناقشة.

مثال:

محفوظ ملوك، المسؤولية المدنية لمنتج الدواء ، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019.

3-المقالات

نميز بين نوعين من المقالات: مقالات المجلات العلمية ومقالات الملتقيات والأيام الدراسية، والتي تتمثل في مختلف الفعاليات الوطنية والدولية التي تسلط الضوء على مسألة قانونية معينة.

[1] – عبد المجيد خيذري، المرجع السابق، ص 64.

أ-مقالات المجلات العلمية

اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقالة يكتب بخط غليظ، إسم المجلة تحته خط، المجلد، العدد، التاريخ، السنة، الصفحة.

ب-مقالات الملتقيات والأيام الدراسية

اسم ولقب صاحب المداخلة، عنوان المقالة يكتب بخط غليظ، عنوان الملتقى، مكان انعقاده، التاريخ، الصفحة إن وجدت.

4-الوثائق

عنوان الوثيقة، الهيئة التي أصدرتها، التاريخ، وموقع الإنترنت إذا أخذت منها.

5-النصوص القانونية

يخطئ الكثير من الطلبة في ترتيب قائمة النصوص القانونية، حيث لا يتحكمون في ترتيبها من حيث درجة إلزاميتها، وهو أمر يجب الإلمام به قبل البدء في الترتيب.

يتم اعتماد القاعدة الآتية عند ترتيب النصوص القانونية:

- **عندما يكون النصوص القانونية من نفس الدرجة:** ترتب حسب الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

- **عندما تختلف النصوص القانونية في القوة الإلزامية:** نرتبها من الأعلى درجة إلى الأدنى درجة.

6-الإجتهاد القضائي

نوع الإجتهاد القضائي(حكم أو قرار)، رقم الحكم أو القرار، تاريخ صدوره، الهيئة القضائية التي أصدرته، عدد المجلة القضائية، تاريخ ضدورها، رقم الصفحة (إن كان منشورا).

7-المواقع الإلكترونية

نكتب المواقع كما جاءت في الرابط على الأنترنت ودون ذكر تاريخ وساعة الإطلاع.

خامسا: الفهرس

لا يقوم الطالب بضبط الفهرس إلا بعد الإنتهاء من البحث، وطباعته وتصحيحه وتنقيحه وإخراجه بصورته النهائية، وذلك لأن أي تعديل في البحث قد يغير مواقع الصفحات، وبالتالي يفقد الفهرس أهميته[1]، ونبدأ الترقيم من أول صفحة من الدراسة إلى غاية عنوان الفهرس.

إذ يأتي فهرس الموضوعات في آخر صفحة من البحث العلمي بعد قائمة المراجع، حيث يقوم الطالب بحصر جميع العناوين الرئيسية والفرعية، وبيان ما يقابل كل عنوان من صفحة، وهذا لكي يسهل للقارئ العودة إلى أي عنوان يشاء.

فالفهرس هو بمثابة الخطة المفصلة للبحث، وهي أول ما يطلع عليه القارئ المتصفح للمرجع العلمي ليتأكد من المعلومات المتصلة بموضوع بحثه.

سادسا: الملخص

هو تقرير مقتضب وقصير عن أهم ما قام به الباحث، ابتداء من تحديده لمشكلة البحث، وحتى تحليله للمعلومات، تم الوصول إلى الإستنتاجات المطلوبة[2].

يكتب الملخص في آخر صفحة من البحث في ورقة سميكة، يدرج في الطالب تلخيصا للموضوع لا يتعدى 150 كلمة، يوضح ملخصا للموضوع والنتائج المتحصل عليها، ويكتب باللغتين العربية والأجنبية(الإنجليزية).

---

[1] – سارة حفاف، المرجع السابق، ص 117.

[2] – محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 221.

المبحث الثاني

الأمانة العلمية في البحث العلمي

تعتبر الأمانة العلمية من أهم سمات البحث العلمي، فهي تعد الضوابط والمبادئ الأساسية والمهنية لإعداد وتنفيذ البحث العلمي ومخرجاته وفق الممارسات المتفق عليها في البحوث العلمية[1].

فالأمانة العلمية تقتضي أن يتحلى الباحث بالصدق أثناء نقل المادة العلمية، فينسب كل معلومة إلى أصابها من المؤلفين والباحثين الذين قد استعان بهم في بحثه العلمي.

تتمثل أدوات تحقيق الأمانة العلمية في البحث العلمي في احترام قواعد التوثيق من اقتباس وتهميش المصادر والمراجع(المطلب الأول)، وهذا حتى يتجنب الباحث الوقوع في جريمة السرقة العلمية(المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإقتباس وتهميش المصادر والمراجع

التوثيق هو إثبات مصدر المعلومة وإرجاعها لأصحابها حفاظا على الأمانة العلمية[2]، وهي من الحقوق الأصلية للمؤلف في حماية ملكيته الفكرية، حيث أن مراعاة قواعد الإقتباس(الفرع الأول) وتهميش المصادر (الفرع الثاني)، من أهم أدوات توثيق المعلومات في البحث العلمي.

---

[1] – عصام زيقام، "**أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي: الإقتباس والتهميش أنموذجا**"، مجلة العلوم الإسلامية، العدد01، 2021، ص 105.

[2] – هشماوي آسية، مصدق خيرة، المرجع السابق، ص 101.

الفرع الأول: الإقتباس في البحث العلمي

الإقتباس هو نقل المعلومة من مصدر أو مرجع معين، وهو أمر لا بد منه في البحث العلمي، لذلك ينبغي بيان أهميته(أولا) وتحديد أنواعه وكيفياته(ثانيا).

أولا:أهمية الإقتباس في البحث العلمي

للإقتباس في البحث العلمي أهمية كبيرة تتمثل في الوظائف التي يؤديها، وأهمها ما يلي:

- التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار والآراء من خلال التعرف على الأفكار السابقة في الموضوع وأصحابها، وتقييم هذه الأفكار.
- تجميع مختلف الآراء حول موضوع الدراسة، بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة، ونقاط القوة والضعف، وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع.
- الإستعانة بالإقتباس من آراء الآخرين لتدعيم وجهة نظر الباحث.
- الوفاء بمتطلبات وقواعد البحث العلمي[1].

ثانيا: أنواع الإقتباس وكيفياته

يقتبس الباحث أثناء إعداد للبحث العلمي من مختلف المصادر والمراجع،ظ ويكون ذلك في صورتين: صورة الإقتباس المباشر، والإقتباس غير المباشر.

1-الإقتباس المباشر(الحرفي)

طريقة الإقتباس المباشر أو الحرفي أو النصي عبارة عن نقل عبارات الكاتب دون أي تصرف فيها، والهدف منها إما تعزيز وتدعيم وجهة نظر الباحث في موضوع يريد إثباته،

[1] – ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 292.

وإما إقامة الحجة على صاحب النص بإبراز خطئه، حيث يقوم بمقارنة أو معارضة بين النصوص[1].

يتم اللجوء إليه عندما تكون المصادر التي المقتبسة منها عبارة عن نصوص قانونية أو تعريفات للفقهاء أو التطرق للإجتهاد القضائي، حيث يتم الإستشهاد بها أو نقدها أو المقارنة بينها.

يكون الإقتباس الحرفي في بعض الأسطر فقط، ويجب أن ينقل بعناية وبدقة ويكتب عادة بين قوسين " "، وبطريقة واضحة ومتميزة عن كتابة باقي الموضوع، ويرقم الإقتباس ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه وفقا لقواعد الإسناد وتوثيق المراجع والمصادر[2].

عندما يقتبس الباحث اقتباسا حرفيا من مرجع باللغة الأجنبية، يجب تهميش المرجع وذكر النص باللغة الأصلية، وهذا تفاديا لأية ترجمة خاطئة قد تغير من المعنى المراد التعبير عنه.

2- الإقتباس غير المباشر

يطلق عليه الإقتباس المعنوي، ويقوم الباحث فيه بنقل الأفكار والمعلومات من مصدر واحد أو عدة مصادر، بأسلوبه الخاص وصياغة لفظية مختلفة عن المصدر المأخوذ منه تلك المعلومات[3].

---

[1] – عبد المجيد خيذري، المرجع السابق، ص 59.

[2] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع السابق، ص 136.

[3] – الكاهنة إرزيل، سامية حساين، المرجع نفسه، ص 136.

ويسمى أيضا الإقتباس غير الحرفي، حيث يتصرف الباحث في النص المقتبس منه، وذلك بالطرق التالية: التلخيص، الإختصار وإعادة الصياغة.

أ- التلخيص:

يقوم الباحث طبقا لهذا الأسلوب في الإقتباس، بتلخيص الفكرة العامة للنص المقتبس والتي جاءت في عدة صفحات، أي يلخص النص بصياغته الخاصة، مع ضرورة عدم الخروج عن فكرة النص الأصلي مع الإشارة إليه في الهامش.

ب- الإختصار:

يقوم الطالب بتقليص عبارات النص الأصلي إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا، مع الإحتفاظ بأسلوب المؤلف صاحب النص ووجهة نظره، على أن ينبه الباحث على ذلك في الهامش بقوله: "**بتصرف**"، يدرجها بعد بيانات نشر المصدر أو المرجع[1].

جـ-إعادة الصياغة:

قد يكون النص مكتوبا بطريقة يصعب فهمها، فيعيد الباحث صياغته بأسلوب أكثر وضوحا، وذلك بشيء من التصرف أو الحذف أو الزيادة، وهذا يتطلب من الباحث المهارة الكافية في فهم النص واستيعابه وتمثيله، ومن ثم صياغته بأسلوبه الخاص، بحيث لا يخلّ بمقصود صاحب النص[2].

---

[1] - عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 173.

[2] - سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص92.

الفرع الثاني: قواعد التهميش في البحث العلمي

لقد أصبحت الهوامش جزاء لا يتجزأ من البحوث والدراسات الحديثة، وتعبّر من مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية، وكأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار، واضعا تحت بصره جميع مصادره[1].

لذلك يجب على الباحث توثيق المراجع التي اقتبس منها في إعداد بحثه العلمي، ويوجد العديد من طرق التوثيق حول العالم، أهمها أسلوب توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس، ويتم اختصاره ب(**APA**)، حيث يتم وفق طريقة معينة في تهميش المصادر في المتن وفي الهامش.

لا يتم استخدام هذا الأسلوب في البحوث الأكاديمية الخاصة بالماستر والدكتوراه، ولكن تستخدم في المجلات العلمية التي ترغب في رفع تصنيفها ومعامل تأثيرها.

وفيما يلي الطريقة الأكاديمية المعتمدة لتهميش المصادر في الجامعات الجزائرية.

أولا: تهميش الكتب والدراسات الأكاديمية

يهدف التهميش إلى ضمان الأمانة العلمية في البحث العلمي من خلال تدوين المعلومات الخاصة بكل مرجع استخدمه الطالب في أسفل الورقة، دون نسيان أي مرجع وفي كل الصفحات.

كما أنه دليل العمل الجاد، فالباحث ينبغي أن يفخر بذكر كل مرجع، وكل مصدر يستفيد منه، لأنه بذلك يدلل على عمله ومدى ما بذله من مجهودات في قراءة هذه المراجع[2].

---

[1] – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 66.

[2] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص99.

كما للتهميش فائدة أخرى وهي: شرح ما يحتاج لإيضاح في المتن، كما يستغل أيضا في عرض الآراء المؤيدة والمعارضة للطرح الذي تم تدوينه في المتن[1]، إضافة إلى الإستشهاد بالنصوص القانونية غير تلك المذكورة في المتن لتجنب الحشو، وكذا للإحالة إلى مراجع أخرى قد فصلت في جزئية معينة، فيكتب: "راجع أكثر تفصيل".

1- تهميش الكتب

يجب التقيد بالضوابط التالية عند تهميش الكتب:

-**عند تهميش الكتاب لأول مرة:** نكتب كل المعلومات المتعلقة به، والتي تتضمن: الإسم واللقب، عنوان الكتاب، الجزء إن وجد، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

يجب على الطالب التوحيد في ذكر أسماء وألقاب المؤلفين، فإذا ابتدأ بالإسم يجب عليه التقيد بهذا الترتيب طيلة البحث، ويتعلق هذا بكل المؤلفات الأخرى كالرسائل الجامعية والمقالات.

مثال: إبراهيم عبد الحميد علي، دراسة في قوانين حماية المستهلك والقواعد العامة في القانون المدني، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

-**عند تهميش الكتاب أكثر من مرة:** قد يهمش الطالب الكتاب لأكثر من مرة في حالتين:

- إذا تم تهميش المرجع مرة أخرى في صفحة أخرى غير الصفحة التي ذكر فيها للمرة الأولى، نكتب: الإسم واللقب تتبعها عبارة" **المرجع السابق**" والصفحة، وبالنسبة للمراجع باللغة الفرنسية نكتب:**Op.cit**

[1] - سارة حفاف، المرجع السابق، ص 116.

●إذا تم تهميش المرجع مرة أخرى في نفس الصفحة التي ذكر فيها للمرة الأولى، ومباشرة بعده، نكتب عبارة " **المرجع نفسه**"، وباللغة الفرنسية**Ibidem**، وإذا فصل بينهما مرجع آخر، نكتب عبارة" المرجع السابق".

وهذا بشرط ألا يكون الباحث قد استخدم لنفس المؤلف أكثر من مرجع، حتى لا يحدث لبس حول مراد الباحث من هذا المرجع[1]، وفي هذه الحالة يتم إعادة اسم المؤلف وعنوان المرجع في كل مرة يستخدم مرجها لهذا المؤلف.

ويتم تطبيق هذه القاعدة أيضا على المذكرات والرسائل الجامعية وكذا المقالات.

2- تهميش الرسائل الجامعية والمذكرات

يجب على الباحث تدوين كل المعلومات المتعلقة بالرسالة الجامعية أو المذكرات، وهذا حسب ما جاء في صفحة العنوان المتعلقة بها، وهذا وفق الترتيب الآتي:

الإسم واللقب، عنوان الرسالة أو المذكرة، الدرجة العلمية(مذكرة ماستر أو رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه)، مكان المناقشة(الكلية والجامعة)، سنة المناقشة، الصفحة.

مثال: محمد رحماني، المسؤولية المدنية عن فعل المنتوجات المعيبة، رسالة من أجل الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر،2016.

ثانيا: تهميش المقالات العلمية والوثائق

تعتبر المقالات العلمية من أهم المراجع التي يستخدمها الباحث في البحث العلمي، لأنها توفر له المعلومة الدقيقة والمستجدة في مختلف المواضيع، كما يستخدم الباحث الوثائق للإستدلال وتأكيد أفكاره .

[1] – سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 100.

1- تهميش المقالات

تنقسم المقالات العلمية إلى: مقالات المجلات العلمية، ومقالات الملتقيات والأيام الدراسية.

أ- مقالات المجلات العلمية

نقصد بها المقالات المنشورة في المجلات الصادرة عن المعاهد والكليات، أو المؤسسات والهيئات القضائية، سواء كانت في شكلها المكتوب أو الإلكتروني، ويتم تهميشها كما يلي: اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقالة يكتب بخط غليظ، إسم المجلة تحته خط، المجلد، العدد، التاريخ، السنة، الصفحة.

إذا كان المقال مأخوذ من مجلة إلكترونية، نكتب رابط الموقع وتاريخ الإطلاع عليه.

مثال: سيف الدين رحالي، " **التزام المتدخل بمطابقة المنتوجات ضمانة قانونية فعالة لحماية المستهلك**"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، المجلد5، العدد 01، 2021. ص ص 31-48.

ب- مقالات الملتقيات والأيام الدراسية

يمكن للطالب أن يستعمل المقالات التي تأتي في شكل مداخلات في ملتقيات وأيام دراسية، ويتم تهميشها بالطريقة التالية:

اسم ولقب صاحب المداخلة، عنوان المقالة يكتب بخط غليظ، عنوان الملتقى، مكان انعقاده، التاريخ، الصفحة إن وجدت.

مثال: صالحة العمري،"**حماية المستهلك في إطار القواعد المستحدثة لحماية المستهلك لمنتج الدواء في التشريع الجزائري**"، الملتقى الدولي 17 حول الحماية القانونية للمستهلك في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 30-04-2017.

2- تهميش الوثائق

قد يستخدم الطالب وثيقة معينة في بحثه، كتقرير سنوي لوزارة معينة ضمن نشاط معين، وفي هذه الحالة يتم تهميشها على النحو الآتي:

عنوان الوثيقة، الهيئة التي أصدرتها، التاريخ، وموقع الإنترنت إذا أخذت منها.

مثال: عرض أسباب مشروع القانون 09-03، يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش الملغي للقانون رقم 89-02 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، وزارة التجارة، جوان 2008.

ثالثا: تهميش النصوص القانونية والإجتهاد القضائي

تعتبر النصوص القانونية والإجتهاد القضائي من أهم المراجع في العلوم القانونية، لذلك على الطالب الإلمام بكيفية تهميشها.

1- تهميش النصوص القانونية

يتم تهميش النصوص القانونية وفق المنهجية التالية:

أ- **عند كتابة النص القانوني لأول مرة:**نكتب كل العناصر التي تمثله، وهي: طبيعة النص، رقم النص، تاريخ صدور النص، عنوان النص(يكتب كما جاء في الجريدة الرسمية في شكل الفعل المضارع مثل يحدد، يتضمن، يتعلق، دون أي تغيير بجعله: المحدد أو المتضمن)، عدد الجريدة الرسمية، تاريخ صدور النص في الجريدة الرسمية.

إذا أخذ النص القانوني من موقع رسمي كموقع وزارة التجارة مثلا، دون ذكر الجريدة الرسمية، نذكر رابط الموقع وتاريخ الإطلاع على النص.

ب- **إذا تم تهميش النص القانوني مرة أخرى:**في حالة تهميشه في نفس الصفحة وتحت المرجع الأول مباشرة، نكتب: المادة... من نفس القانون، أما إذا تم استخدامه في نفس الصفحة وبينهما مرجع آخر، أو في صفحة أخرى: فنكتب كبيعة النص والرقم فقط.

مثال: أمر رقم 66-155 مؤرخ في 08-06-1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 48، صادرة في 10-06-1966. معدل ومتمم.

المطلب الثاني: مكافحة السرقة العلمية

إن للعلوم القانونية- كغيرها من العلوم- أخلاقيات يجب التقيد بها، ومن أهمها الأمانة العلمية، فعلى الباحث أن يكون أمينا مع نفسه، مع مشرفه، مع دراسته ومع قارئه، وبغير هذه الصفة يستحيل أن يكون مفكرا ذو قيمة[1].

غير أن بعض الباحثين يقعون في فخ السرقة العلمية، إما بقصد منهم أو بغير قصد، وبما أن هذه الظاهرة في تنام مستمر، يجب دراستها من خلال تعريفها(الفرع الأول)، وبيان آليات مكافحتها وفقا للتشريع الجزائري(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم السرقة العلمية

إن السرقة العلمية من أكثر الممارسات تنافيا مع أخلاقيات البحث العلمي النزيه، يجب تحديد مفهومها(أولا)، وبيان أهمية مكافحتها(ثانيا).

أولا: تعريف السرقة العلمية

يكتسي تعريف السرقة العلمية أهمية بالغة في بيان الحد الفاصل بين ما يعتبر اقتباسا وما يعتبر سرقة علمية، لذلك يجب تعريفها لغويا واصطلاحا، كما نجد لها تعريفا في القانون الجزائري.

1- التعريف اللغوي والإصطلاحي للسرقة العلمية

يتعين تعريف السرقة العلمية لغويا واصطلاحا، حتى يتضح معناها لدى الباحث.

---

[1] - سعد الدين السيد صالح، المرجع السابق، ص 99.

أ- التعريف اللغوي للسرقة العلمية

تجد كلمة السرقة العلمية plagiarism أصلها في الكلمة اللاتينيةplagiarus، ومعناها " مختطف" أو سارق، ثم استعملت بمعنى الإنتحال: وهو سرقة أفكار الغير، أو مخترعاتهم أو مؤلفاتهم[1].

فالسرقة لغة عند إطلاقها تنصرف إلى أخذ المال وغيره من الأمور المادية بغير حق، ولا ينصرف معناها إلى أخذ الأمور المعنوية، إلا إذا قُيدت بذلك، فيقال مثلا: السرقة العلمية أو الفكرية أو الأدبية ونحوه، للدلالة على أن المسروق ليس مالا، وإنما هو شيء معنوي كأفكار الآخرين وآرائهم ومؤلفاتهم[2].

ب- التعريف الإصطلاحي

تُعرّف السرقة العلمية عل أنها شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك، سواء كان بقصد أو دون قصد، لأنه يُفترض في الباحث أن يتحرى الأمانة العلمية ويقتفي أثر المعلومات، ويكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر[3].

---

[1] – فاطمة موساوي ، "**الآليات التشريعية لمكافحة السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020**"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 114.

[2] – رزيق بخوش، " **مفهوم السرقة العلمية وصورها في القانون الجزائري- دراسة تحليلية للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 130.

[3] – فاطمة موساوي ، "المرجع السابق، ص 115.

2- التعريف القانوني

لقد تطرق القانون الجزائري إلى مصطلح السرقة العلمية في العديد من القرارات الوزارية التي تنظم البحث العلمية، ومنه: القرار الوزاري رقم 28 المؤرخ في 22 جانفي 2022 الذي يحدد كيفية الإلتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، سالف الذكر، حيث جاء في المادة 46 منه:

" كل محاولة سرقة علمية أو تزوير في النتائج أو غش له صلة بالأعمال العلمية..."

نلاحظ من خلال هذه المادة أن السرقة العلمية هي مرادف للتزوير والغش في الأعمال العلمية.

إلا أن القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها[1]، قد عرّف السرقة العلمية ، وعدّد الحالات التي تعتبر سرقة علمية، حيث نصت على ما يلي:

" تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية بيداغوجية أخرى." [2]

[1] – القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها www.mers.dz . تم الإطلاع عليه بتاريخ: 11-06-2025.

[2] – المادة 03 من القرار الوزاري رقم 1082.

نلاحظ أن السرقة العلمية في القانون الجزائري تعني الغش في الأعمال العلمية، وهي تخص كل من الطلبة الذين يعدون مذكراتهم أو أطروحاتهم، وكذا الأساتذة الذين يعدون الأعمال العلمية والبيداغوجية أثناء مسارهم المهني.

كما نلاحظ أن المادة لم توضح ما إذا كان فعل الغش عمديا أو غير عمدي، فالباحث قد يقترف السرقة العلمية دون قصد منه في كثير من الحالات، في حالة سهوه عن تهميش مصدر معين.

حيث كان من الأجدر معاقبة الباحث الذي يقترف السرقة العلمية عمدا بعقوبة أشد من الذي يقترفها عن غير قصد، وإن كان التحري والدقة في البحث العلمي مطلوب دائما.

نلاحظ أيضا من عبارة" **أو من يشارك**"، أن المشرع قد وسع من دائرة الأشخاص المحددين في المادة ليتعدوا إطار المؤسسات الجامعية والبحثية[1].

كما عددت ذات المادة الحالات التي تعتبر فيها سرقة علمية، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين،
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أُنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،

[1] – فاطمة موساوي ، "المرجع السابق، ص116.

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ...بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية...

نلاحظ أن هذه المادة قد وسعت من نطاق الأفعال التي تمثل سرقة علمية في القانون الجزائري، وهذا لمنع أي ممارسة من الممارسات التي تتنافى وأخلاقيات البحث عبر مواقع التواصل الإجتماعي، إضافة إلى السرقة عبر تطبيقات الذكاء الصناعي، وكذا سرقة الطالب أو الأستاذ من أعماله السابقة.

ثانيا: أهمية مكافحة السرقة العلمية

بات العمل على الوقاية ومكافحة السرقة العلمية أمرا بالغ الأهمية في تكريس النزاهة في البحث العلمي، وتتجلى هذه الأهمية على الخصوص في تكريس مبدأ النزاهة العلمية ورفع مستوى البحث العلمي.

1- تكريس مبدأ النزاهة العلمية

إن غياب الوازع الأخلاقي من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار السرقة العلمية، حيث تقول **geneviève Koub : "السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق"**، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي ولا يبذل مجهودا في مجال النشر الأكاديمي، ليس له أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره[1].

حيث أن الباحث الذي يقوم بالسرقة العلمية يفقد مصداقيته في المجتمع العلمي، وقد تتأثر حتى مؤسسة البحث التي ينتمي إليها بهذا التصرف البعيد عن أخلاقيات البحث العلمي المبنية على الأمانة والنزاهة.

[1] - هواري صباح، " **آليات مكافحة السرقة العلمية**"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 01، العدد 03، 2019، ص 79.

2- رفع مستوى البحث العلمي

من بين أسباب التي تدعو الطلبة والباحثين إلى ارتكاب السرقة العلمية: عدم إلمامهم بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي لإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والنزاهة العلمية، إضافة إلى قصر وضيق الوقت[1]، وعدم تمكن الطالب أو الباحث من موضوع دراسته، وهو ما يؤثر سلبا على جودة هذا الأخير.

تؤدي السرقة العلمية إلى تدني مستوى كفاءة الباحثين، وبالتالي تدني قيمة وجودة الأبحاث التي يقومون بها، مما يؤثر سلبا على تطور البحث العلمي وتقدم المعرفة الإنسانية[2].

حيث يلجأ العديد من الطلبة إلى مراجع لم يطلعوا عليها أصلا، كما قد يخطؤون في الإشارة إلى المراجع، بحيث يقصدون مرجعا ويذكرون آخر، وهو ما يؤثر سلبا في قيمة البحث العلمي.

لذلك فإن الجهود التي يقوم بها المشرع الجزائري في تأطير وتنظيم أعمال البحث والتكوين، والإجراءات التي تطبقها مؤسسات التعليم العالي والبحث من شأنها محاربة هذه الظاهرة، وبالتالي الرفع من جودة البحوث، عن طريق إنجاز بحوث حقيقة وأصيلة تساهم في تطور وازدهار الوطن.

الفرع الثاني: آليات مكافحة السرقة العلمية في القانون الجزائري

تنتشر السرقة العلمية في العالم وفي الجزائر بصورة كبيرة، خاصة في ظل توفر المعلومات على الأنترنت واستخدام الذكاء الصناعي، لذلك تم تنظيم عملية البحث العلمي

---

[1] - هواري صباح، نفس المرجع" المرجع ، ص 79.

[2] - رزيق بخوش، المرجع السابق، ص 129.

بما يجعله في منأى عن السرقة العلمية، وبالتالي توفير أكبر حماية قانونية للملكية الفكرية[1]، وهذا عن طريق الوقاية منها(أولا)، وتفعيل إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية وإقرار العقوبات (ثانيا).

أولا: الوقاية من السرقة العلمية

إن الوقاية من السرقة العلمية قبل وقوعها هو من أهم الإستراتيجيات المقررة لتفادي هذه الممارسة الدخيلة على البحث العلمي، وهي تتمثل أساسا في التحسيس والتوعية وتنظيم التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي وتدابير الرقابة.

1- التحسيس والتوعية وتنظيم التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

تتجسد الوقاية من السرقة العلمية عن طرق تحسيس وتوعية الطلبة والأساتذة الباحثين، إضافة إلى تنظيم عملية التكوين في الدكتوراه بما يدعم هذه العملية.

أ- تحسيس وتوعية الطلبة والباحثين

إن التحسيس والتوعية حول موضوع السرقة العلمية من بين أهم الوسائل التي تساهم في الوقاية منها، فالعديد من الطلبة لا يعلمون الحالات التي يعتبر فيها الفعل سرقة علمية، لذلك أقر القرار الوزاري رقم 1082 على التزام مؤسسات التعليم العالي باتخاذ التدابير الآتية:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين و...حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية.
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الأشخاص الطلبة والباحثين المذكورين أعلاه.
- إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

[1] - رزيق بخوش، المرجع السابق، ص 128.

– إدراج عبارة التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية، والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي[1].

ب– تنظيم التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

تتطلب عملية الوقاية من السرقة العلمية تنظيم وتأطير التكوين في الدكتوراه، وكذا نشاطات البحث العلمي، بشكل يكرس مبدأ النزاهة في البحث العلمي، لذلك أقرت المادة 05 من القرار الوزاري رقم 1082، سالف الذكر، على بعض التدابير التي تقوم بها هيئات التعليم العالي من أجل تحقيق حذا الهدف، من بينها:

– احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث.

– اختيار مواضيع مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات ومواضيعها التي تم تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الأنترنت والسرقة العلمية.

– إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة...

2– تدابير الرقابة

لا تتحقق تدابير مكافحة السرقة العلمية إلا بتوفر آليات رقابية، تعمل على مراقبة نشاطات التكوين والبحث العلمي من كل شكل من أشكال السرقة العلمية، لذلك تلتزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ التدابير الآتية:

– تأسيس قاعدة بيانات على مستوى المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العليم، تشمل كل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة، تتمثل في مذكرات التخرج

[1] – المادة 04 من القرار الوزاري رقم 1082.

ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربص الميدانية، مشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية.

- تأسيس قاعدة بيانات أخرى تشمل أسماء الأساتذة حسب شعبهم وتخصصهم وسيرهم الذاتية، ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية، للإستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

- استخدام برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقة العلمية، سواء بشراء حقوقها أو باستعمال البرمجيات المجانية المتوفرة عبر الأنترنت أو إنشاء أخرى جزائرية[1].

ومثال هذه البرامج برنامج "تيرنتين"، وهو من بين أشهر برامج مقارنة النصوص وأكثرها استعمالا في مجال الكشف عن السرقة العلمية، والذي تم إنشاؤه سنة 1996 وتعتمده أثر الجامعات البريطانية[2].

- ضرورة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية من طرف الطلبة والأساتذة، عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، تودع لدى المصالح الإدارية المختصة[3].

يجب على مؤسسات التعليم العالي التطبيق الصارم لهذه الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التحكم في أعمال الطلبة والأساتذة، وبالتالي مراقبة أي شكل من أشكال الإنتحال أو السرقة العلمية.

---

[1] – المادة 06 من القرار الوزاري رقم 1082.

[2] – رزيق بحوش، المرجع السابق، ص 120.

[3] – المادة 07 من القرار الوزاري رقم 1082.

ثانيا: إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية والعقوبات المقررة لها

عند الشك في وجود سرقة علمية قام بها طالب أو أستاذ، فإن عملية إثبات السرقة من عدمها يخضع لإجراءات معينة، وفي حالة ثبوت السرقة العلمية يتم إقرار العقوبات على مرتكبها.

1- إجراءات النظر في السرقة العلمية

تختلف إجراءات النظر في السرقة العلمي حسب ما إذا كان مرتكب السرقة العلمية طالبا أو أستاذا، وما يهمنا في هذا البحث هو السرقة العلمية التي يرتكبها الطلبة عند إعداد مذكراتهم أو أطروحاتهم، ويمكن إيجازها في الإجراءات التالية[1]:

- يتم تبليغ الإخطار بالسرقة العلمية المرتكبة من طرف الطالب عن طريق أي شخص، ويسلم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، الذي يحيل التقرير فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة من أجل إجراء التحريات اللازمة بشأنه.
- تقدم لجنة الآداب والأخلاقيات تقريرها النهائي لمسؤول وحدة التعليم والبحث بعد إجراء التحقيقات اللازمة، في أجل لا يتعدى 30 يوما ابتداء من تاريخ إخطارها بالواقعة.
- عندما يتضمن التقرير ثبوت السرقة العلمية، يحيل مسؤول وحدة البحث الملف على مجلس تأديب الوحدة.
- يتم إعلام المتهم بالسرقة العلمية من طرف مسؤول التعليم والبحث كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية الثبوتية، مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب وتاريخ ومكان انعقاده، خلال الآجال المعمول بها في التنظيم الساري المفعول.

[1] -وهي تتمثل في الإجراءات والمراحل التي أقرتها المواد 08 إلى 17 من القرار الوزاري رقم 1082 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية.

- يجتمع مجلس التأديب ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه، والذي يجب عليه المثول شخصيا إلا في حالة القوة القاهرة، مع إمكانية إحضار أي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه.
- يفصل مجلس التأديب في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به
- يمكن للطالب الطعن في قرار مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث أمام مجلس تأديب المؤسسة.

2- العقوبات المقررة للسرقة العلمية

يتعرض الطالب الذي يقوم بأي تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 03 من القرار الوزاري رقم 1082، المذكور أعلاه، ويكون له علاقة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في الليسانس و الماستر والماجستير والدكتوراه، سواء قبل أو بعد مناقشتها، إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه[1].

حيث أن كل سرقة علمية أو محاولة الغش أو تزوير النتائج التي لها صلة بالأعمال العلمية المتضمنة في الأطروحة، والتي يتم ثبوتها أثناء المناقشة أو بعدها، والتي يتم إثباتها من طرف الهيئات العلمية المؤهلة، تعرض مرتكبها إلى إلغاء المناقشة وسحب اللقب المكتسب[2].

[1] – المادة 27 من القرار الوزاري رقم 1082.

[2] – المادة 46 من القرار الوزاري رقم 28 المؤرخ في 22 جانفي 2022 الذي يحدد كيفية الإلتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

الخاتمة

تعد عملية إعداد البحوث العلمية في التخصصات القانونية من بين أهم وسائل التعليم، ابتداء من البحوث القصيرة التي ينجزها الطلبة في الأطوار الثلاثة، إلى غاية إعداد مذكرة الماستر وأطروحة الدكتوراه، وهذا من أجل إنشاء فكر قانوني قادر فهم المشاكل التي تثيرها مختلف المسائل القانونية وحلها، على لذلك فإن تحكم الطالب بأدوات وتقنيات المنهجية القانونية في مجال إعداد البحوث العلمية وكيفية توظيفها، هو أمر بالغ الأهمية في توصل الطالب إلى نتائج ذات قيمة علمية.

لذلك جاءت هذه المطبوعة لتيسير الأمر على الطلبة والباحثين في مسارهم نحو البحث العلمي الجاد، من خلال توفير الوقت والجهد باتباع مراحل البحث العلمي كما تم تفصيلها.

حيث حققت الهدف منها وهو تبسيط هذا المقياس والإلمام بكل ما يتعلق بخطوات العلمي، مع الإستناد إلى آخر النصوص القانونية والأنظمة التي تحكم عملية البحث العلمي المتعلقة بإنجاز المذكرات والأطروحات ومناقشتها.

إذ يمكن للطالب بعد التحكم في هذا المقياس من تعلم المهارات التالية:

- يحدد مفهوم البحث العلمي.
- يميز بين مناهج البحث العلمي المختلفة.
- يَعرف خطوات إنجاز البحث العلمي.
- يعدّ خطة علمية لأي بحث علمي.
- يتحكم في كيفية جمع المصادر وتدوينها وتحليلها.
- يتوصل إلى النتائج العلمية اعتمادا على مراحل إعداد البحث العلمي.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- آسية هشماوي، خيرة مصدق، منهجية إعداد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2022.

2- الكاهنة إرزيل، سامية حساين، الدليل في المنهجية القانونية، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2022،

3- ربحى مصطفى عليان، البحث العلمي(أسسه، مناهجه، أساليبه، إجراءاته)، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2013.

4- سعد الدين السيد صالح، البحث العلمي ومناهجه العلمية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993.

5- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

6- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2012.

7- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، 2004.

8- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق لإعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

9- محمد عقوني، مناهج البحث العلمي، 2023 .www.ktobati.com/book تم الإطلاع عليه بتاريخ: 29-05-2025.

10- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة 03، دار الكتب، صنعاء، 2019، ص 14.

11- ندى بو الزيت، منهجية العلوم القانونية(محاضرات، نماذج تطبيقية)، دار ألفا للوثائق، الأردن، 2024.

ثانيا: مطبوعة بيداغوجية

1- فتيسي فوزية، مطبوعة بيداغوجية بعنوان" منهجية البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2020-2021، ص 05.

ثالثا: مقالات المجلات العلمية

1- حناشي نجيم، "**البحث العلمي- مناهجه وأساليبه العلمية**"، مجلة دراسات، المجلد 11، العدد02، 2022. ص ص 665-682.

2- رزيق بخوش، " **مفهوم السرقة العلمية وصورها في القانون الجزائري- دراسة تحليلية للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 10، العدد 01، 2023. ص ص128-149.

3- سارة حفاف، "**مفهوم البحث العلمي ومراحل إعداده**"، 'مجلة الآداب واللغات، المجلد 24، العدد26، جوان 2019. ص ص 108-121.

4-عبد المجيد لخذاري، " **تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية**"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد01، 2020،ص 52. ص ص 51-66.

5- عصام زيقام، "**أخلاقيات الإحالة العلمية في منهجية البحث العلمي: الإقتباس والتهميش أنموذجا**"، مجلة العلوم الإسلامية، العدد01، 2021.ص ص 99-115.

6-فريدة بن عمروش ، "**استخدامات أدوات شبكة الأنترنت في البحث العلمي'**، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 06، 2016. ص ص 194-219.

7- موساوي فاطمة، "**الآليات التشريعية لمكافحة السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020**"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.ص ص 113-125.

8- هواري صباح، " **آليات مكافحة السرقة العلمية**"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 01، العدد 03، 2019. ص ص 78-86.

رابعا: النصوص القانونية

- **المراسيم التنفيذية**

1- مرسوم تنفيذي رقم 98-254 مؤرخ في 11 أوت 1998 يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج والتأهيل الجامعي، جريدة رسمية عدد 60، صادر في 19 أوت 1998.

2- مرسوم تنفيذي رقم 08-265 مؤرخ في 19 أوت 2008 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، جريدة رسمية عدد 48، صادر في 24 أوت 2008(الملغى).

3- مرسوم تنفيذي رقم 10-231 مؤرخ في 02 أكتوبر 2010 يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، جريدة رسمية عدد 57، صادر في 03 أكتوبر 2010.

4- مرسوم تنفيذي رقم 22-208 مؤرخ في 05 جوان 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، جريدة رسمية عدد 39، صادر في 08 جوان 2022.

- **القرارات الوزارية**

1- قرار وزاري رقم 712 مؤرخ في 03 نوفمبر 2011، يمتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيهي في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر .www.mers.dz

2- قرار وزاري رقم 362 مؤرخ في 09 جوان 2014 يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرات الماستر .www.mers.dz

3- قرار وزاري رقم 547 مؤرخ في 02 جوان 2016 يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه.www.mers.dz

4- قرار رقم 586 مؤرخ في 21 جوان 2018، يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية ضمن الصنف "ج" المعدل والمتمم بموجب القرار رقم 1478 المؤرخ في 27 أوت 2019 www.mers.dz

5- قرار وزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 ا يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. www.mers.dz

6- قرار وزاري رقم 28 مؤرخ في 22 جانفي 2022 يحدد كيفية الإلتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها. www.mers.dz

الفهرس

مقدمة:.....**01**

الفصل الأول: مفهوم منهجية البحث العلمي.....**02**

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.....**02**

المطلب الأول:تعريف البحث العلمي.....**03**

الفرع الأول: التعريف الفقهي للبحث العلمي.....**03**

أولا: تعريف البحث.....**03**

ثانيا: تعريف العلم.....04

الفرع الثاني: تعريف البحث القانوني.....**06**

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي وخصائصه.....**07**

الفرع الأول:بأنواع البحث العلمي.....**07**

أولا: تصنيف البحث العلمي حسب طبيعته 08

ثانيا:تصنيف البحث العلمي حسب المنهج المتبع في إعدادها.....**10**

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي.....11

أولا: خصائص موضوع البحث العلمي.....**11**

ثانيا: خصائص الباحث.....**13**

المطلب الثالث: درجات البحث العلمي.....**15**

الفرع الأول:البحث الفصلي القصير.....**15**

الفرع الثاني: مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس.....**17**

الفرع الثالث: مذكرة الماستر 18

الفرع الرابع: مذكرة الماجستير.....**19**

الفرع الخامس: أطروحة الدكتوراه.....**21**

المبحث الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي.....**23**

المطلب الأول: المنهج الوصفي.....**24**

الفرع الأول: أهداف المنهج الوصفي.....24

الفرع الثاني: خطوات المنهج الوصفي وتطبيقاته في البحث القانوني **25**

أولا: خطوات المنهج الوصفي.....**25**

ثانيا: تطبيقات المنهج الوصفي في البحث القانوني **26**

المطلب الثاني: المنهج التحليلي.....**26**

الفرع الأول: تعريف المنهج التحليلي.....**26**

الفرع الثاني:خطوات المنهج التحليلي.....**27**

المطلب الثالث: المنهج المقارن.....**28**

المطلب الرابع: المنهج التاريخي.....**29**

الفرع الأول: خطوات المنهج التاريخي.....**29**

الفرع الثاني: تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية.....**30**

الفصل الثاني: تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية.....**31**

المبحث الأول:مراحل إعداد البحوث العلمية.....**31**

المطلب الأول:اختيار موضوع البحث **32**

الفرع الأول: معايير اختيار موضوع البحث 32

أولا: المعايير الذاتية 33

ثانيا: المعايير الموضوعية **36**

الفرع الثاني: الضوابط المتعلقة بعنوان البحث والإشكالية.....**38**

أولا: الضوابط الموضوعية لاختيار عنوان البحث.....**38**

ثانيا: الضوابط الشكلية لعنوان البحث.....**40**

المطلب الثاني:جمع المصادر والمراجع.....**40**

الفرع الأول: أنواع المصادر والمراجع القانونية.....**41**

أولا: المؤلفات القانونية.....**42**

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية.....**43**

ثالثا المقالات العلمية.....**43**

رابعا:الوثائق.....**44**

خامسا: النصوص القانونية.....**45**

سادسا:الإجتهاد القضائي والإجتهاد الدستوري.....**48**

سابعا: المواقع الإلكترونية.....**49**

ثامنا: المقابلات.....**50**

الفرع الثاني: طرق جمع المصادر والمراجع وأماكن توفرها **50**

أولا: طرق التحصل على المصادر والمراجع.....**50**

ثانيا:أماكن توفر المصادر والمراجع.....**52**

المطلب الثالث:القراءة وتدوين المعلومات 54
الفرع الأول: ضوابط القراءة في البحث العلمي.....55
أولا: أنواع القراءة.....55
ثانيا: شروط القراءة.....56
الفرع الثاني: أساليب جمع وحفظ المعلومات.....57
أولا: الأساليب التقليدية في جمع المعلومات وتخزينها.....57
ثانيا:الطريقة الحديثة بالحفظ على الحاسب الآلي.....58
المطلب الرابع: تقسيم البحث العلمي.....59
الفرع الأول: ضوابط تقسيم البحث.....59
الفرع الثاني: مشتملات البحث العلمي.....60
أولا:صفحة العنوان.....61
ثانيا:المقدمة 61
ثانيا: متن البحث.....67
ثالثا: الخاتمة..... 69
رابعا: قائمة المصادر والمراجع.....70
خامسا: الفهرس.....73
سادسا: الملخص.....73
المبحث الثاني: الأمانة العلمية في البحث العلمي.....74
المطلب الأول:الإقتباس وتهميش المصادر والمراجع.....74

الفرع الأول: الإقتباس في البحث العلمي.....75

أولا:أهمية الإقتباس في البحث العلمي 75

ثانيا:أنواع الإقتباس وكيفياته 78

الفرع الثاني: قواعد التهميش في البحث العلمي.....78

أولا: تهميش الكتب والدراسات الأكاديمية 80

ثانيا: تهميش المقالات العلمية والوثائق.....82

ثالثا: تهميش النصوص القانونية والإجتهاد القضائي.....82

المطلب الثاني: مكافحة السرقة العلمية.....83

الفرع الأول: مفهوم السرقة العلمي.....83

أولا: تعريف السرقة العلمية.....83

ثانيا: أهمية مكافحة السرقة العلمية.....87

الفرع الثاني: آليات مكافحة السرقة العلمية في القانون الجزائري.....88

أولا: الوقاية من السرقة العلمية.....89

ثانيا: إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية والعقوبات المقررة لها.....92

خاتمة:.....94

قائمة المراجع:.....95

الفهرس:.....99